جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و مالي

تحت عنوان :

دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

– دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس–

إعداد الطالب:

عمروشي عماد

إشراف الأستاذة:

سعدان آسيا

السنة الجامعية 2024 – 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وبه نستعين.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى جميع أساتذة **قسم العلوم الاقتصادية** على ما بذلوه من جهد وعطاء طيلة سنوات التكوين، فقد كانوا لنا مثالاً يُحتذى به في العلم والأخلاق، فجزاهم الله عنّا خير الجزاء.

ولا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة **سعدان آسيا**، المشرفة على هذه المذكرة، لما قدمته لي من توجيهات علمية قيّمة، وملاحظات بنّاءة، ودعم مستمر طوال مراحل إعداد هذا العمل، فكان لتوجيهاتها الأثر الكبير في إخراجه بهذه الصورة.

كما لا يسعني إلا أن أعبر عن عميق امتناني لكل من ساندني ووقف إلى جانبي خلال مسيرتي الدراسية، من أهلٍ وأصدقاءٍ وزملاء، على دعمهم المعنوي وتحفيزهم المتواصل، فلكم مني كل التقدير والوفاء.

الإهداء

إلى من كان دعاؤه سِرّ توفيقي، ورضاه سرّ نجاحي...

إلى من سهِر وتعب ليصنع مني شخصًا قادرًا على مواجهة الحياة...

إلى من علّمني الصبر، واحتمل تعثري، وشدّ على يدي في كل مراحل حياتي...

إلى **والدي العزيز**، قدوتي الأولى، وسندي الأبدي، الذي لم يبخل عليّ يومًا بنصيحة أو مساندة، أُهدي هذا النجاح عربونَ حب وامتنان لا يفيه شيء من الكلام.

إلى من كانت ولا تزال حضن الأمان، ونبع الحنان، والدافع الصامت لكل إنجاز...

إلى **أمي العزيزة**، التي كانت لي الوطن حين ضاقت الدنيا، والدعاء حين انغلقت الأبواب، والنور حين عتمت الدروب... إلى ابتسامتها التي كانت تبعث في نفسي الأمل، ورضاها الذي كان سر راحتي وطمأنينتي... أهديكِ هذا الإنجاز الذي هو من صُنع يديكِ وثمار قلبكِ.

إلى **أصدقائي الأعزاء**، الذين شاركوني لحظات التعب والقلق، وكانوا لي سندًا في الصعاب، وضحكتي في أوقات الانكسار، شكراً لوجودكم الحقيقي في حياتي.

إلى **زملائي في مقاعد الدراسة**، رفقاء درب العلم والمعرفة، من تبادلنا النقاش والمعلومة، من تشاركنا الطموح والقلق والأمل، كان لوقوفكم إلى جانبي طعم خاص في هذه الرحلة.

إلى **كل من ساندني ولو بكلمة طيبة**، إلى من آمن بقدرتي، إلى من منحني دفعة أمل في وقت اليأس، إلى من مدّ لي يد العون دون أن أطلب، إلى من ترك أثرًا في طريقي دون أن يشعر... لكم جميعًا أهدي هذا العمل المتواضع، فأنتم جزء من كل إنجازٍ أحققه.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ
الفصل الاول مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية	08
تمهيد	09
المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية	10
المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية	10
المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية	14
المطلب الثالث: أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية	16
المبحث الثاني: خدمات قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية	19
المطلب الأول: مجالات التكنولوجيا المالية	19
المطلب الثاني: تقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية	21
المطلب الثالث: معوقات نمو التكنولوجيا المالية	22
المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية	24
المطلب الأول: الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية	24
المطلب الثاني: مخاطر التكنولوجيا المالية وكيفية إدارتها	26

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية	30
خلاصة	32
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للشمول المالي	33
تمهيد	34
المبحث الأول: مدخل حول الشمول المالي	35
المطلب الأول: نشأة الشمول المالي	35
المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي	36
المطلب الثالث: مبادئ تحقيق الشمول المالي	37
المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي	40
المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	40
المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي	42
المطلب الثالث: سياسات توسيع الشمول المالي	48
المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي	51
المطلب الأول: أهمية تعزيز الشمول المالي	51
المطلب الثاني: أدوات الدفع الإلكتروني الداعمة لتعزيز الشمول المالي	53
المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي	56
خلاصة	58
الفصل الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتونس	59
تمهيد	60
المبحث الأول: تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	61

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر	61
المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في الجزائر	68
المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	76
المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تونس	78
المطلب الأول: تطبيق التكنولوجيا المالية في تونس	78
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في تونس	79
المبحث الثالث: مقارنة حول دور التكنولوجيا المالي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتونس	82
المطلب الأول: تطبيق التكنولوجيا المالية في كل من الجزائر وتونس	82
المطلب الثاني: المقارنة بين واقع الشمول المالي في الجزائر وتونس	87
المطلب الثالث: المقارنة في مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الجزائر وتونس	92
خلاصة	98
خاتمة	100
قائمة المراجع	102

الرقم	العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
01	نمو الاستثمارات العالمية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للفترة 2010-2020	25
02	مؤشرات الشمول المالي	44
03	القطاعات التجارية المتعاملة ماليا عبر الأنترنت	64
04	نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر	68
05	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر	70
06	نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين في الجزائر	72
07	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر 2011-2021	74
08	نسبة الأفراد الذين تفوق أعمارهم 15 سنة ويستخدمون الهاتف المحمول والأنترنت للتحقق من رصيد حسابهم في تونس عامي 2017 و2021	78
09	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في تونس	80
10	ملكية الحسابات في المؤسسات المالية من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر وتونس	89
11	نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر وتونس	90
12	نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر وتونس	91

13	مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الجزائر وتونس	93

الرقم	العنـــــــــــــــــــوان	الصفحة
01	مراحل تطور التكنولوجيا المالية	13
02	مبادئ تحقيق الشمول المالي	39
03	أبعاد الشمول المالي	41
04	صورة تمثل بطاقات الإئتمان	53
05	بطاقة الخصم الشهري التابع لبنك الوطني الجزائريBNA	54
06	بطاقة الصراف اللآلي للبنك الإسلامي الأردني	55
07	بطاقة الشيك لبنك الخليج بالجزائر	56
08	عدد شركات التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	62
09	نسبة البالغين المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول للولوج إلى حساب مصرفي سن 2017	83
10	نسبة البالغين المستخدمين لأدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية	84
11	نسبة البالغين المشمولين ماليا والمستخدمين لأدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية	85
12	المراكز الأربعة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية	86
13	الشمول المالي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا	88

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحليل واقع استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر وتونس. اعتمدت الدراسة على مؤشرات مثل نسبة امتلاك الحسابات البنكية، الادخار، والاقتراض من المؤسسات المالية، إضافة إلى عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. وقد أظهرت النتائج أن الجزائر تتفوق من حيث نسبة الشمول المالي الكلي، خاصة في امتلاك الحسابات، في حين تتفوق تونس من حيث فعالية الاستخدام، خاصة في الادخار والاقتراض. كما سجلت تونس عددًا أكبر من الشركات الناشئة، مما يعكس تطورًا أكبر في البيئة الرقمية وريادة الأعمال. وتخلص الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تُعد أداة فعالة لتوسيع نطاق الشمول المالي، لكن نجاحها يتطلب دعمًا تنظيميًا، استثمارًا في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الوعي المالي لدى الأفراد.

الكلمات المفتاحية:

التكنولوجيا المالية، الشمول المالي، الخدمات المالية الرقمية، الحسابات البنكية، الادخار، الاقتراض.

Abstract:

This study aims to highlight the role of financial technology (FinTech) in promoting financial inclusion, through a comparative analysis between Algeria and Tunisia. The research relies on indicators such as the percentage of adults owning bank accounts, saving, borrowing from formal financial institutions, and the number of FinTech startups. The findings reveal that Algeria leads in terms of general financial inclusion, particularly in account ownership, while Tunisia demonstrates more effective usage, especially in savings and borrowing. Tunisia also records a higher number of FinTech startups, indicating a more dynamic digital and entrepreneurial ecosystem. The study concludes that financial technology is a powerful tool to enhance financial inclusion, provided there is regulatory support, investment in digital infrastructure, and increased financial literacy among the population.

Keywords:

Financial Technology, Financial Inclusion, Digital Financial Services, Bank Accounts, Savings, Borrowing.

مقدمـــة

عرفت التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة توسعًا سريعًا وتحولاً عميقًا في طريقة تقديم الخدمات المالية، حيث قامت الشركات العاملة في هذا القطاع بابتكار حلول رقمية متطورة ساهمت في تسهيل المعاملات وتحسين تجربة الوصول إلى المنتجات المالية، خاصة للفئات غير المخدومة تقليديًا. من الدفع الرقمي إلى التمويل الإلكتروني، أصبحت التكنولوجيا المالية تمثل إحدى الركائز الأساسية لتوسيع قاعدة الشمول المالي عبر العالم. ومع هذا التحول، أصبح من الضروري إدراج التكنولوجيا المالية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في الدول النامية، لما توفره من أدوات فعالة لمعالجة الفجوات المالية وتعزيز الإدماج المالي.

ويعد الشمول المالي من أبرز القضايا الاقتصادية ذات البُعد الاجتماعي في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، التي دفعت المؤسسات الدولية إلى تعزيز استراتيجياته كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي والحد من الإقصاء الاقتصادي. في هذا السياق، برزت التكنولوجيا المالية كوسيلة حديثة لتقليص الحواجز التقليدية أمام الوصول إلى الخدمات المالية، عبر توسيع استخدام الهواتف الذكية، والمحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الدفع، خاصة في المناطق ذات التغطية المحدودة.

وعلى غرار العديد من الدول، انخرطت الجزائر وتونس في هذا التوجه، وسعتا إلى تطوير بيئتهما المالية الرقمية بهدف تعزيز الشمول المالي. ففي حين تتبنى الجزائر نموذجًا يعتمد على البنية البريدية وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني على نطاق واسع، تركز تونس أكثر على الحلول الرقمية المبتكرة المدعومة بهوية رقمية وتشريعات متقدمة. ورغم تباين المسارات، فإن البلدين يواجهان تحديات متشابهة تتعلق بالبنية التحتية، الثقافة المالية، وثقة المستخدمين، مما يجعل دراسة التجربتين محل اهتمام خاص لقياس مدى فعالية التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي في السياق المغاربي.

أولاً: طرح الإشكالية

عرفت الساحة الاقتصادية والمالية خلال السنوات الأخيرة، لا سيما في الفترة الممتدة بين 2019 و2020، تحولات عميقة فرضها انتشار جائحة كوفيد-19، وما رافقها من إجراءات صحية وقائية تمثلت في إغلاق الحدود الجوية، البحرية والبرية، مما أدى إلى تغيّر جوهري في نمط المعاملات اليومية سواء على

مستوى الأفراد أو المؤسسات. هذا الظرف الاستثنائي دفع الجميع إلى التوجه نحو اعتماد الحلول الرقمية والتعاملات الإلكترونية لتسيير الأنشطة الاقتصادية وتلبية الحاجيات الأساسية.

وفي ضوء ذلك، وانطلاقًا من كون الأزمات تعد محفزًا رئيسيًا للابتكار وتطوير الأنظمة، برزت الحاجة إلى تحديث المنظومة المالية وتبني التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية، حيث أصبحت التكنولوجيا المالية أداة فاعلة لتعزيز الشمول المالي، من خلال توسيع قاعدة المستفيدين وتسهيل الوصول إلى المنتجات المالية. وبناءً عليه، تطرح هذه الدراسة الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في كل من الجزائر وتونس؟

وللإحاطة بجميع أبعاد هذه الإشكالية، يمكن تفريعها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل التي ساهمت في تطور صناعة التكنولوجيا المالية ونموها في الدول النامية؟
- ما الآليات المعتمدة لدعم وتعزيز الشمول المالي؟
- كيف أسهمت التكنولوجيا المالية في الرفع من معدلات الشمول المالي على المستوى العالمي؟
- ما هو واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في كل من الجزائر وتونس؟

ثانيًا: الفرضيات

استنادًا إلى الإشكالية المطروحة، نقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :يعود تطور وانتشار التكنولوجيا المالية إلى تنامي الطلب على الحلول المالية الرقمية، التي تميزت بالابتكار وسرعة الأداء، ما حفز الشركات والمستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع لتحقيق الكفاءة المالية وتلبية احتياجات المستخدمين.

الفرضية الثانية :يتم دعم الشمول المالي من خلال تبني سياسات وتشريعات مرنة من قبل السلطات التنظيمية، تهدف إلى تسهيل وصول جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات الهشة، إلى الخدمات المالية الرسمية.

الفرضية الثالثة :أسهمت التكنولوجيا المالية في تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية، من خلال تعميم الخدمات المالية الرقمية، وبالتالي تعزيز مشاركة الأفراد في الاقتصاد الرسمي.

الفرضية الرابعة :لا تزال الجزائر وتونس تواجهان تحديات متباينة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث تسجل الجزائر تأخرًا نسبيًا في توسيع الشمول المالي الرقمي مقارنة بتونس، رغم بعض الجهود الملموسة في السنوات الأخيرة.

ثالثًا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية، نظراً لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وهما من أبرز القضايا الراهنة في الساحة الاقتصادية العالمية. ويمكن إبراز أهمية هذه الدراسة على مستويين:

1. **الأهمية العلمية**

تتمثل في كون الشمول المالي يمثل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج مختلف شرائح المجتمع في النظام المالي الرسمي. كما تبرز الأهمية العلمية في دراسة العلاقة المتنامية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، حيث أثبتت هذه العلاقة فاعليتها في توسيع نطاق الخدمات المالية وتقليص الفجوة المالية، خاصة في ظل توفر أدوات رقمية متعددة تتيح الوصول إلى هذه الخدمات بسهولة وبتكلفة منخفضة. ومن خلال المقارنة بين الجزائر وتونس، تسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات الأكاديمية بمقاربة تحليلية توضح الفروقات في السياسات والتطبيقات.

2. **الأهمية التطبيقية**

تكمن في معالجة إشكالية من صميم التحولات الاقتصادية الحديثة، والمتمثلة في تحديات توسيع الشمول المالي في دول المغرب العربي، لاسيما الجزائر، التي تواجه تحولات اقتصادية كبيرة تستدعي تبني نماذج جديدة للنمو لا تعتمد فقط على قطاع المحروقات، بل على تطوير قطاعات واعدة مثل التكنولوجيا المالية. ومن خلال تحليل واقع كل من الجزائر وتونس، تتيح الدراسة فهمًا أعمق للفرص والعوائق، واقتراح آليات وسياسات عملية لتفعيل دور التكنولوجيا المالية كرافعة حقيقية لتحقيق شمول مالي واسع ومستدام.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

جاء اختيار هذا الموضوع نتيجة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، ترتبط بطبيعة الاهتمام الشخصي من جهة، وبالأهمية العلمية والعملية للموضوع من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذه الأسباب كما يلي:

1. **أسباب ذاتية:** يرجع الدافع الشخصي لاختيار هذا الموضوع إلى الاهتمام الكبير بالقضايا المالية المعاصرة، خاصة تلك التي تمسّ التكنولوجيات الناشئة وتطبيقاتها في القطاع المالي. كما يندرج هذا العمل ضمن رغبة الباحث في الإسهام المعرفي والتحليلي في موضوع يُعد حديثًا نسبيًا في

السياق الجزائري، مع مقارنته بالتجربة التونسية الأكثر تقدمًا نسبيًا، بهدف الإضاءة على الفجوات والفرص المتاحة.

2. **ثانيًا: أسباب موضوعية:** تنبع من صلة الموضوع بمجال التخصص الأكاديمي، خاصة في ظل ازدياد الاهتمام العالمي والإقليمي بتكنولوجيا الخدمات المالية باعتبارها أداة محورية في تحقيق الشمول المالي. كما أن الإنجازات الملموسة التي حققتها العديد من شركات التكنولوجيا المالية، لا سيما في تونس، توضح الدور الريادي الذي يمكن أن تلعبه هذه التكنولوجيا في تسهيل النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات المهمشة. وتهدف هذه الدراسة أيضًا إلى سدّ فراغ بحثي واضح في المكتبة الجامعية الجزائرية، حيث لا تزال الدراسات المقارنة حول هذا الموضوع محدودة، مما يمنح لهذا البحث بُعدًا إضافيًا من حيث الجدة والفائدة العلمية.

خامسًا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة القائمة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وتسليط الضوء على مدى تفعيل هذه العلاقة في السياقين الجزائري والتونسي، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم تعريف دقيق ومفصل لمفهوم التكنولوجيا المالية، مع إبراز أهم الشركات الرائدة في هذا المجال على المستويين العالمي والعربي.
- توضيح المفهوم العام للشمول المالي، واستعراض أبرز متطلباته ومؤشراته، لفهم مدى تأثيره في تحسين النفاذ إلى الخدمات المالية.
- تحليل نشاط شركات التكنولوجيا المالية عالميًا، وتقييم إسهامها في توسيع قاعدة الشمول المالي في مختلف البلدان، خاصة في الدول النامية.
- دراسة وتحليل واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في الجزائر وتونس، من خلال تتبّع أبرز المؤشرات والإحصاءات ذات الصلة، ومقارنة مدى الوصول إلى الخدمات المالية للفئات المختلفة في البلدين.

سادسا: منهج وأدوات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية الرئيسية واختبار صحة الفرضيات، تم اعتماد

* **المنهج الوصفي التحليلي**، كونه الأنسب لبحث الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع التفسيري والمقارن. وقد تم توظيفه من خلال:

استعراض المفاهيم النظرية المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي، وتحليل الترابط العضوي بينهما.

وصف وتحليل تطور استخدام التكنولوجيا المالية عالميًا، مع التركيز على دورها في تحسين الشمول المالي ودمج الفئات المستبعدة.

* **المنهج المقارن**، استخدم في دراسة الحالة من خلال مقارنة مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في كل من الجزائر وتونس من خلال تحليل البيانات الكمية والكيفية المتاحة، مع الاعتماد على تقارير المؤسسات المالية الدولية، والإحصاءات الرسمية، والدراسات الأكاديمية .وتحديد نقاط التشابه والاختلاف لاستنتاج الحلول وتقديم الاقتراحات التي يمكن اتباعها في حالة وجود نقائص أو مشاكل فيما تتبعه خاصة الجزائر من أجل تعزيز الشمول المالي بالاعتماد على التكنولوجيا المالية .وقد تم استخدام أدوات متنوعة للوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة والتي تمثلت أساسا في المسح البيبليوغرافي بالاعتماد على الكتب والملتقيات العلمية والمنشورات والأطروحات والمذكرات والتقارير الصادرة عن الهيئات والمؤسسات كما تم الإستعانة بالمواقع إلكترونية.

سابعا: الدراسات السابقة

شهد موضوع العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي اهتماماً متزايداً في الآونة الأخيرة، وقد تناولته العديد من الدراسات الأكاديمية في السياقين العربي والأجنبي، وسنسلط الضوء فيما يلي على أبرز ما توصلت إليه هذه الأدبيات.

- دراسة **حفيظ إلياس** و**نعجة عبد الرحمان** (2021)، المنشورة في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، والتي جاءت تحت عنوان" :دور التكنولوجيات المالية في تعزيز الشمول المالي: قراءة في المؤشرات الجزئية لدول شمال إفريقيا ."تناولت الدراسة العلاقة بين اعتماد أدوات التكنولوجيا المالية وتحسين مؤشرات الوصول المالي والاستخدام والثقة في الأنظمة البنكية. وقد خلصت إلى أن دول شمال إفريقيا، ومنها الجزائر وتونس، حققت تقدماً نسبياً في بعض المؤشرات، إلا أن محدودية الاعتماد على التكنولوجيا من قبل الفئات الهشة ما تزال تحدّ من الشمول المالي الفعلي.
- دراسة **كردوسي مروة** و**سعدان آسيا** (2022)، بعنوان" :التمويل الرقمي كمدخل للشمول المالي – دراسة مقارنة بين الدول المغاربية"، والمنشورة في مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. هدفت هذه الدراسة

إلى تقييم مدى تأثير التمويل الرقمي على تحسين مؤشرات الشمول المالي في الدول المغاربية، خاصة الجزائر وتونس، من خلال تحليل بيانات البنك الدولي ومؤشرات Findex وقد أظهرت النتائج أن التمويل الرقمي يمثل مدخلاً أساسياً لتعزيز الشمول المالي، غير أن التفاوت في البنى التحتية الرقمية بين دول المنطقة يعيق فعاليته.

- دراسة **Simplice A. Asongu** و**Aurelien Kamdem Yeyouomo** و(2023) **Peter Agyemang–Mintah**، والمنشورة في مجلة Technological Forecasting and Social Change، *تحت عنوان* : "Fintechs and the Financial Inclusion Gender Gap in Sub-Saharan African Countries". تناولت الدراسة أثر شركات التكنولوجيا المالية في تقليص الفجوة الجندرية في الشمول المالي بإفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2011-2017، واعتمدت على نماذج Panel Econometrics. وقد أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشمول المالي بين النساء من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، إلا أن فاعلية هذه الأدوات تزداد عند اقترانها بسياسات موجهة تسعى إلى سد الفجوة بين الجنسين
- دراسة **لطيفة القصير** (2024)، وهي أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر 3، بعنوان" :التحول الرقمي في القطاع المصرفي ودوره في تحقيق الشمول المالي ."سلطت الضوء على مدى استعداد النظام المصرفي الجزائري للانتقال نحو الخدمات الرقمية، وقدمت تحليلاً لواقع المعاملات المصرفية الرقمية ومؤشرات الوصول والاستخدام المالي، وأوصت بضرورة تعميم الابتكار المالي والاستثمار في البنية التحتية الرقمية لضمان تعميم الخدمات على كافة شرائح المجتمع.
- دراسة **Bouguerra Boukrara** و**Gharebi Nasser Salah Eddine** (2024)، المنشورة في مجلة Les Cahiers du MECA*S*، بعنوان" :أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي ."ركزت الدراسة على تجربة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك الجزائر وتونس، وخلصت إلى أن إدماج تقنيات Fintech في الهياكل البنكية عزز من كفاءة الأداء المالي وساهم في تحسين فرص الوصول المالي، خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية.

ثامنا: هيكل الدراسة

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول ،حيث أن الفصل الأول تحت عنوان مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية مكون من ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول يتم فيه التعرف على ماهية التكنولوجيا المالية، أما المبحث الثاني يتم فيه تحديد خدمات و تقنيات التكنولوجيا المالية، و أخيرا المبحث الثالث الذي تندرج فيه شركات التكنولوجيا المالية، يلي الفصل الأول الفصل الثاني بعنوان الإطار المفاهيمي للشمول المالي، هو أيضا مكون من ثلاث مباحث، المبحث الأول من الفصل الثاني تحت عنوان الإطار المفاهيمي للشمول المالي، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن أساسيات حول الشمول المالي، و أخيرا المبحث الثالث بعنوان متطلبات الشمول المالي، وآخر فصل لدينا هو الفصل الثالث بعنوان مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر و تونس، يندرج في المبحث الأول تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، يليه المبحث الثاني واقع التكنولوجيا المالية و الشمول المالي في تونس، و أخيرا المبحث الثالث التي تمت فيه المقارنة في مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الجزائر و تونس.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للتكنولوجيا المالية

تمهيد

للتكنولوجيا المالية دورا مهما في وقتنا الحاضر، فهي تعتبر من أحدث الأدوات التي أحدثت تحولا نوعيا في الأداء المالي، وفي ظل التحول الحيوي الذي تسعى إليه المؤسسات المالية في دعم الاقتصاد والمجتمع، اتجهت هذه الأخيرة إلى الاعتماد على التكنولوجيا المالية كخيار إستراتيجي، فمن خلال بروز ما يعرف بالتكنولوجيا المالية، لم تعد مجرد أداة مساعدة، بل أصبحت عاملا مساهما في إعادة تشكيل النظام المالي.

فمن خلال هذا السياق، قسّم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: خدمات قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

المبحث الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

ساهم التطور التكنولوجي والانتشار الواسع للانترنيت في تحديث مختلف القطاعات، ولم يكن القطاع المالي استثناء، حيث تم إدخال العديد من الخدمات المبتكرة التي تعتمد على أحدث التقنيات لتلبية الاحتياجات المالية المتزايدة للأفراد، وقد دفع هذا التطور المؤسسات المالية وخاصة المصرفية إلى تبني هذه الحلول لمواكبة تطلعات الأفراد وضمان بقائها في الساحة المالية.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

1. نشأة وتطور التكنولوجيا المالية

شهد العالم ثورة تكنولوجية انعكست على جميع القطاعات ولم يكن القطاع المالي ببعيد عن ذلك التطور وقد ساهم ذلك في إنتاج مجموعة من الأدوات المالية التي أدت الى تطوير الصناعة المصرفية، وبفضل الانتشار الواسع للتكنولوجيا على المستوى العالمي أصبحت تلك التكنولوجيا جزءا أساسيا من حياة الانسان، وهذا الأمر دفع المصارف إلى الاستفادة من هذه التقنية وتوظيف ابتكارات مالية لتقديم خدمات مصرفية متطورة إلى عملائها ومن هنا ظهر مصطلح التكنولوجيا المالية أو الFinTech .[1]

تعد الأزمة المالية لسنة 2008 نقطة انعطاف في قطاع الخدمات المالية والمصرفية حيث عجلت في ظهور مفهوم التكنولوجيا المالية بشكل عملي، إذ بدأ خبراء الصناعة والمستهلكون يشككون في مستقبل تعاملات القطاع المصرفي التقليدي خاصة بعد الفضائح الكبيرة للفساد التي عرفتها بعض المؤسسات، وقد زاد الاهتمام بهذا النوع الجديد الذي يمزج بين عدة علوم في الفترة 2014-2018، وشجع هذا الواقع الجديد على ظهور شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي أصبحت تقدم خدمات مالية تتميز بالسرعة وبانخفاض التكلفة وبالفعالية.

لقد مرت التكنولوجيا المالية على مدار قرون وبشكل تدريجية بعملية متواصلة من الابتكارات، لكن التطور التكنولوجي السريع الذي عرفته السنين الأخيرة وانتشار الرقمنة أدى إلى تسهيل اعتماد نماذج

[1] هشام حمزة،" **التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)**"، مجلة المصرفيون لمتابعة مستجدات القطاع المصرفي ورصد آراء القائمين على الصناعة المصرفية المصرية، 2022/10/23، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/14 عن الموقع: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/

عمل جديدة وانتشار شركات غير مالية لتقديم خدمات مصرفية للعملاء مثل مدفوعات التجزئة والجملة وتقديم الائتمان وتعبئة رؤوس الأموال المساهمة وإدارة الثروات والتأمين.[1]

ويمكن تقسيم مراحل تطور التكنولوجيا المالية إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

- **المرحلة الأولى (1867 – 1967)**:

مرحلة بداية العولمة المالية، عندما حدث الاتصال الأول عبر كابل الإرسال بالمحيط الأطلسي عام 1866، وتحسنت الخدمات المتعلقة بالقطاع المالي، لذا يرتبط تطور التكنولوجيا المالية بتطور التقنيات التمكينية، وقد ساعد على هذا التطور ظهور أول حاسب الكتروني مبرمج من جامعة بنسلفانيا عام 1947، وأنظمة بطاقات الائتمان عام 1950، والتلغراف، وأول حاسب IBM عام 1957، وماكينات الصراف الآلي ATM.[2]

- **المرحلة الثانية (1967 – 2008)**:

في هذه المرحلة بدأ التحول من التناظرية إلى الرقمية خلال الفترة (1967-2000)، حيث تم إطلاق أول آلة حاسبة محمولة، وإنشاء أول بورصة رقمية تدعى "ناسداك" في أوائل السبعينيات، وتأسيس جمعية التحويلات والمعاملات المالية العالمية بين المصارف عبر الحدود SWIFT عام 1973، وإنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في بنك التسويات الدولية عام 1975. كما ظهرت الخدمات المصرفية الخاصة عبر الحواسيب المركزية Apple،Intel Microsoft والهواتف في الثمانينيات. وبعد إنشاء شبكة الإنترنت العالمية WWW سنة 1990، بدأ استخدام منصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبدون فروع بنكية، والتي تمكن العملاء من الوصول إلى حساباتهم عام 1995، وتأسيس شركة ebay عام 1995، وموقع social web site sixdgee عام 1997، وخدمة paypal عام 1998، وشركة alibaba عام 1999.

---

[1] سعيدة نيس، "**التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2022، ص 228.

[2] سمير قاسم محمد قاسم، "**أثر تبني التكنولوجيا المالية على تعزيز أبعاد الشمول المالي – دراسة حالة**"، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، مصر، المجلد 3، العدد 2، جويلية 2022، ص 48.

وفي بداية من عام 2000 حتى الأزمة المالية العالمية 2008، فقد الجمهور الثقة في النظام المصرفي التقليدي، مما مهد الطريق لمبادرة جديدة في الصناعة المالية، فتم إصدار أول Bitcoin 0.1 عام 2009. وقدمت الشركات التكنولوجية الكبيرة مثل Google, Amazon, Apple خدمات مالية للجمهور، وحفز ذلك اعتماد المستهلكين للهواتف الذكية -AppleiPhone 2007- والأجهزة الذكية التي سهلت الوصول السريع إلى الإنترنت.[1]

- **المرحلة الثالثة: (2008 – إلى الوقت الحاضر):**

تأثرت صناعة الخدمات المالية منذ سنة 2008 بجملة من العوامل المالية، السياسية والاجتماعية، مما سمح بتأسيس نموذج جديد يعرف اليوم بالتكنولوجيا المالية، حيث شهد السوق المالي دخول البتكوين وبعض العملات المشفرة الأخرى، إلى جانب الهاتف المحمول والمدفوعات الرقمية، وبالتالي ساهمت التكنولوجيا المالية في خلق وجه جديد للقطاع المالي العالمي وقدمت العديد من التحسينات الجديدة لحل المشاكل والعقبات التي يواجهها العملاء في معاملاتهم المالية، ومن أبرز الأمثلة النموذجية Pay pal التي تقدم خدمات المدفوعات والعقبات بسرعة وسهولة عالميا.[2]

[1] سمير قاسم محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 49،48.

[2] مروة كردوسي، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024، ص 22.

الشكل رقم01: مراحل تطور التكنولوجيا المالية

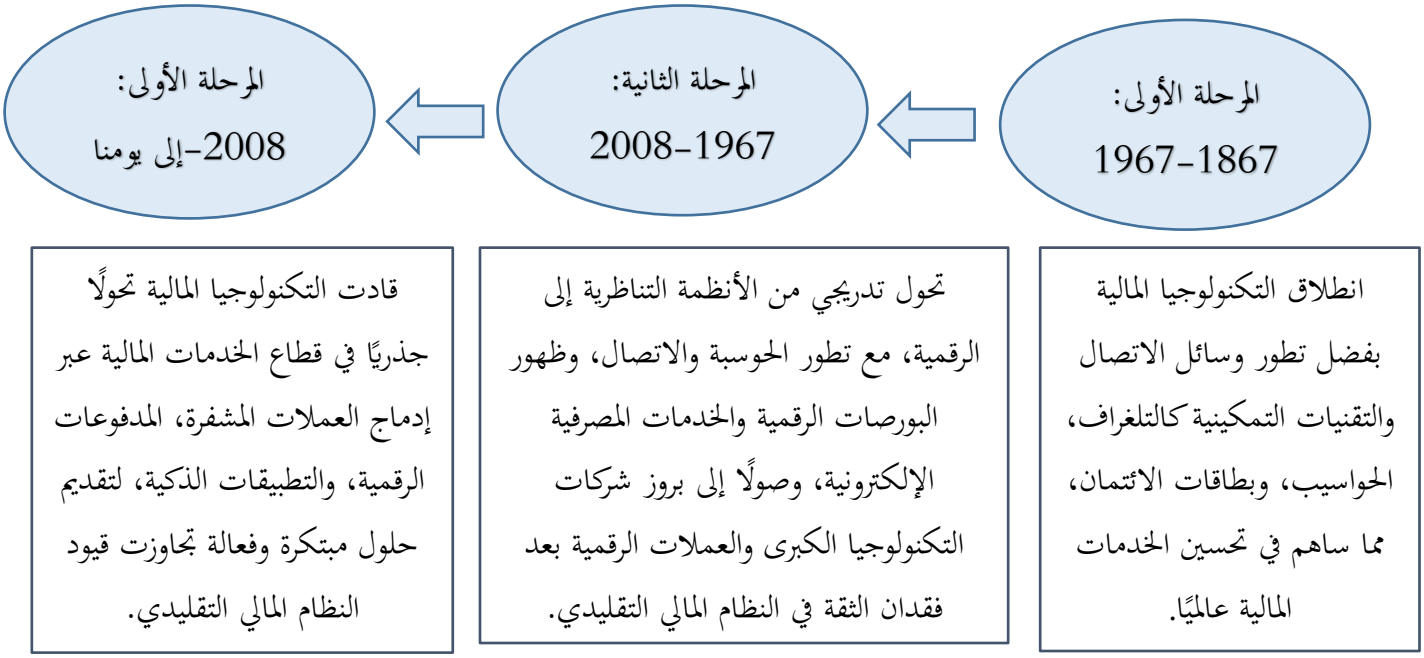

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

2. عوامل تطور التكنولوجيا المالية:

ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تبني التكنولوجيا المالية عالميا وتطورها المستمر ما يلي:[1]

- التطور التكنولوجي: أبرز ما ميّز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها وقد ساهم التطور التكنولوجي في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقدار 31% على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة مؤسسات كالمصارف مثلا.
- توافر التمويل: أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13,6 مليار دولار على المستوى العالمي عام 2016.

[1] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **"التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 38، أوت2019، ص ص 355،356.

- تغير توقعات العملاء: وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية، حوالي 63,1% من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.
- الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016 الحكومات من خلال خمس دول أعلنت عن تطوير برامج Sanbox مختبرات تنظيمية على مستواها.

المطلب الثاني: مفهوم التكنولوجيا المالية

شهد القطاع المالي تحولات جذرية بفعل التقدم التكنولوجي، مما أفرز مفهوماً جديداً يُعرف بالتكنولوجيا المالية. ويعد هذا المفهوم ناتج لتكامل الخدمات المالية مع التقنيات الحديثة لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بطرق أكثر كفاءة وابتكاراً.

1. تعريف التكنولوجيا المالية

يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية "financial technology" أو بالاختصار "Fintech" حديثا نوعا ما وهو مصطلح يجمع بين التكنولوجيا "technology" والمالية "Finance"، ويستخدم مصطلح التكنولوجيا المالية لتوصيف جوانب التقدم في التكنولوجيا التي من

المحتمل أن تحدث تحولات في تقديم الخدمات المالية، وتحفيز تطوير نماذج عمل وتطبيقات، وعمليات ومنتجات جديدة.[1]

[1] مروان بن قيدة، نسيمة بن يحي، **"الخدمات المالية الرقمية وإدارة مشاكل الأوبئة العالمية"**، مخبر التنمية المحلية المستدامة، الجزائر، 2021، ص 28.

عرفت التكنولوجيا المالية من قبل الهيئات المالية على أنها: "الابتكارات المالية الممكنة تقنيا والتي يمكن أن تنتج نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية في تقديم الخدمات المالية".[1]

أما لجنة بازل للرقابة المصرفية فقد عرفت التكنولوجيا المالية بأنها:" أي تكنولوجيا أو ابتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية".[2]

وبشكل عام يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها "مجموعة من الابتكارات التقنية الحديثة التي تُوظّف في تقديم وتطوير الخدمات والمنتجات المالية، من خلال نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات جديدة، تهدف إلى تحسين الكفاءة، وتوسيع نطاق الوصول، وتقليل التكاليف، مع إحداث تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية."

2. خصائص التكنولوجيا المالية:

يمكن تلخيص أهم خصائص التكنولوجيا المالية في مايلي:[3]

- تعتبر التكنولوجيا المالية مجموعة من المعارف في المجال المالي، والمناهج والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛
- تعتبر التكنولوجيا المالية أهم وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية لتحقيق أهدافها؛
- يعتبر المجال المصرفي هو المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا المالية من خلال الخدمات المصرفية؛

---

[1] إلهام حجريوة، **"دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي– دراسة حالة–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2023-2024، ص 4.

[2] نصيرة زعاف، **"أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية"**، الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 26سبتمبر2019، ص 3.

[3] محمد عبد العليم صابر، " **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"**، مجلة الاسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات"، مجلة إلكترونية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 58، العدد 1، سبتمبر 2023، ص 100.

- المرونة والقدرة على تحمل التكاليف، حيث توفر الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للعملاء شريحة واسعة من العروض مع توفير عدة خدمات للدفع مقابل الخدمات المقدمة.
- خدمات التكنولوجيا المالية تكون مصممة بعناية حسب احتياجات العملاء حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بالتركيز على طلبات المستخدمين عند القيام بتصميم المنتجات.
- تتميز خدمات التكنولوجيا المالية بالسرعة، حيث تقوم شركات التكنولوجيا المالية بإنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من الخوارزميات.
- تساهم التكنولوجيا المالية في توفير آليات مبتكرة لتلقي المدفوعات تكون عابرة الحدود تتسم بالكفاءة والشفافية والمردودية العالية مقارنة بآليات المصارف التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على علاقات المراسلة المصرفية، وبذلك يمكن التخفيف من حدة التحديات التي يفرضها انقطاع العلاقات بين الدول، والأزمة الروسية الأوكرانية خير مثال، حيث فرضت الدول الغربية عقوبات على روسيا جراء عمليتها العسكرية داخل الأراضي الأوكرانية ومن بين هذه العقوبات استبعاد بعض المصارف الروسية عن نظام سويفت وهي خدمة مراسلة بين المصارف تستخدمها غالبية المصارف حول العالم، فسارعت بعض الدول إلى إنشاء نظام بديل لإتمام معاملاتها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التكنولوجيا المالية

تمثل التكنولوجيا المالية توجهاً عصرياً يجمع بين الابتكار التكنولوجي والوظائف المالية، وقد ازدادت أهميتها في ظل التحول الرقمي المتسارع الذي يشهده العالم. وتكمن خلف هذا التوجه جملة من الأهداف التي تسعى إلى تطوير النظام المالي وجعله أكثر كفاءة ومرونة

1. أهمية التكنولوجيا المالية:

تحظى التكنولوجيا المالية بأهمية كبيرة، يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

- تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن؛
- إضافة ميزة تنافسية للمؤسسات والشركات التي تعمل على استخدام التكنولوجيا المالية والتي تواكب تطوراتها، حيث إن التكنولوجيا المالية أصبحت دلالة على تقدم تلك المؤسسات والشركات؛
- اتساع رقعت الخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المالية مثل: عمليات التمويل الجماعي حلول الدفع عبر الهاتف، والتحويلات المالية الدولية وأدوات إدارة المحافظ الاستثمارية عن طريق الانترنت؛

- تقديم الخدمات المالية بهيكلة ومنهجية وآلية جديدة، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمانا وشفافية.[1]
- جعل الصناعة المالية أكثر كفاءة وذكاء في مواجهة الأزمات والمشاكل العالية؛
- تحسين مستويات الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد من القيام بالمعاملات المالية دون الحاجة لحساب مصرفي؛
- تخفيض المخاطر النظامية على رأسها مخاطر الامتثال والمخاطر القانونية، وحتى المخاطر الناتجة عن عدم الملاءة وعدم الشفافية؛
- إعطاء فرصة لأصحاب الدخل المنخفض لتكوين أرصدة نقدية من خلال الأموال عبر الهاتف المحمول، والتي كان بالإمكان أن تكون على شكل رسوم في حال احتفاظهم بأموالهم لدى المؤسسات المصرفية التقليدية؛
- التخفيض من مخاطر الصرف من خلال تحويل الشركات الناشئة للبتكوين إلى العملات الاجنبية وتحويلها مباشرة إلى المحافظ الرقمية.[2]

2. أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى المصارف إلى استخدام التكنولوجيا المالية لتحقيق جملة من الأهداف، من أهمها:[3]

- تحسين الأداء: حيث أن المصارف تعمل في بيئة تمتاز بالمنافسة الشديدة، فهي تسعى للحفاظ على قوتها التنافسية ونموها وبقاءها، وهذا يستدعي منها أن تستمر في تحسين أداءها وتطويره بما يتناسب ومتطلبات الواقع، ومتطلبات البيئة التنافسية، وبما أن العالم يشهد ثورة تكنولوجية مالية تسعى المصارف بمختلف أنواعها إلى مواكبة هذا التطور، وأن يتم عكسه على عملياتها المصرفية والتمويلية؛ وذلك من أجل المحافظة على عملائها واستقطاب عملاء جدد تلبي حاجاتهم ورغباتهم، واكتساب مزايا تنافسية إضافية وزيادة حصتها السوقية.

---

[1] عبد الله حسن طعامنه، "**التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية**"، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية، جامعة عمان، الأردن، 27-28 جويلية 2024، ص ص 6،7.

[2] إلهام حجريوة، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[3] ياسر محمد عبد القادر عقل وآخرون، " **أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر**"، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصر، مصر، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2023، ص91.

- الفاعلية: تسعى المصارف الآن إلى تقديم خدمات ذات امتيازات عالية بأقل التكاليف وأقل مجهود، فهي تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح ذات دقة وجودة عالية، بالإضافة إلى سهولة ويسر تلقيها من قبل العملاء، وبأقصى سرعة ممكنة.
- التوسع: تهدف المصارف من وراء استخدام التكنولوجيا المالية إلى توسيع قاعدة عملائها، وزيادة حصتها السوقية، وذلك من خلال تحويل خدماتها التقليدية إلى خدمات إلكترونية، وهذا يتيح للعملاء إمكانية القيام بخدماتهم المصرفية دون الحاجة إلى الذهاب للمصرف، وهذه الميزة تعني إمكانية ممارسة المصارف نشاطها في مختلف الأماكن والأوقات.
- خفض التكاليف: يسهم استخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المصرفية إلى خفض النفقات والتكاليف وخاصة الإدارية منها، فهي لم تعد بحاجة إلى إنشاء فروع أكثر، بسبب تقديم خدمات الكترونية، كما أنها استطاعت التقليل من الأيدي العاملة لديها، وهذه تعتبر ميزة للمصارف وسلبية للمجتمع.
- تعمل التكنولوجيا المالية على مساعدة المصارف في الترويج والتسويق لخدماتها المصرفية الجديدة والمتنوعة بأقل التكاليف وبسرعة.

المبحث الثاني: خدمات قطاعات وتقنيات التكنولوجيا المالية

أسهمت التكنولوجيا في توسيع نطاق الخدمات لتشمل مجالات مختلفة، وقد ساهم التطور التكنولوجي في إعادة تشكيل منظومة الخدمات المالية وكذا قطاعاتها وتقنياتها، كما أدت هذه التقنيات إلى فتح مجال أمام فاعلين جدد في السوق المالي.

المطلب الأول: مجالات التكنولوجيا المالية

تسهم التكنولوجيا المالية في العديد من المجالات، ونستعرض أهمها فيما يلي:[1]

1. المدفوعات الرقمية

وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، الدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للاتصالات مثل البيانات الالسلكية المتنقلة أو نظام SWIFT جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، يشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم من خلال التحويلات المصرفية، وأموال الهاتف المحمول، وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقا والشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير ، وحلول الدفع عبر الإنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية، بالتالي تعد خدمات الدفع من أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى.

2. الإقتراض الرقمي:

هو عملية تقديم القروض التي يتم التقدم للحصول عليها وصرفها وادارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات الرقمية لإبلاغ قرارات الائتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء.

3. التأمين الرقمي:

هو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة.

وبمعنى أوضح هو استخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعملائها.

[1] [1] محمد عبد العليم صابر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 100، 101.

4. التمويل الرقمي

يقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، اذ يوفر فرصا هائلة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل انتشار استخدام الهواتف النقالة.

وتعرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي على أنه المصطلح المستخدم لوصف تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية.

ويشمل المنتجات والتطبيقات والعمليات التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية.

5. التكنولوجيا التنظيمية

هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع استخدام التكنولوجيا. تشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والامتثال (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي (2019) أي استخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والامتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة والشكل التالي يوضح أهم قطاعات التكنولوجيا المالية بمفهومها الموسع.

6. إدارة الأموال:

ويشتمل هذا القطاع على جميع العمليات المختصة في إيداع الأموال، وإقراضها، واستثمارها، وزيادة رأس المال.[1]

[1] عبد الله حسن طعامنه، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

المطلب الثاني: تقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية

تتمثل أساسا في:[1]

3. **البيانات الضخمة (Big Data)**: هي البيانات ذات الحجم الكبير الذي يفوق قدرة معالجتها باستخدام قواعد البيانات التقليدية، وتتميز البيانات الضخمة بمستويات انتاجها و تداولها الكبير في وقت قصير وتتميز بقدرتها على تلبية الرغبات والقدرة على صنع القرار، وتقنية البيانات الضخمة هي المعلومات الكبيرة وسريعة التدفق وفائقة الحجم التي تتطلب طرق معالجة حديثة ومجدية اقتصاديا من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات، كما أن البيانات الضخمة هي بيانات كبيرة ومعقدة لها خصائصها الفريدة مثل: الحجم، السرعة، التنوع التباين والصلاحية، وهي البيانات التي لا يمكن علاجها بالطريقة التقليدية بل يتطلب برامج وأساليب حديثة في معالجتها، تحليلها، تخزينها، مشاركتها، البحث عنها ونقلها.

4. **تعلم الآلة والتحليل التنبئي (Machine learning and predictiveanalysis)**: هو عملية استخراج الآلة لأنماط محددة بناءا على كم كبير من البيانات واستيعابها لهذه الأنماط، ويتم تعلم الآلة تحت اشراف مختصين ويعتمد على الربط بين مجموعة من السمات الوصفية من جهة، وسمة مستهدفة من جهة أخرى، ويكون ذلك استنادا إلى مجموعة من الأمثلة أو الأحداث التاريخية ومن ثم يمكن استخدام هذا النموذج لعمل تنبؤات لحالات جديدة.

5. **الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)**: هو عبارة عن الذكاء الذي تظهره الآلات على عكس الذكاء الطبيعي الذي يظهره الإنسان، وغالبا ما يطلق مصطلح الذكاء الاصطناعي لوصف الآلات أو أجهزة الكمبيوتر التي تقلد الوظائف المعرفية التي يربطها البشر بالعقل البشري مثل التعلم وحل المشكلات، والذكاء الاصطناعي عبارة عن آلة مصممة لأداء المهام وحل المشكلات التي يتم إجراؤها بشكل عام بواسطة ذكاء البشر.

---

[1] عايدة عبير بالعبيدي، حدة مشرواي،" **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي – دراسة تجارب بعض الدول العربية–**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، جوان 2023، ص ص 1287-1289.

6. **العقود الذكية (Smart contract)**: تعرف بعقود سلسلة الكتل أو العقود الرقمية أو المشفرة، ويمكن تعريفها على أنها برمجيات حاسوبية بأوامر مشفرة ذاتية التنفيذ، تستخدم في سلسلة الكتل لتحويل أصول أو عملات رقمية بين عدة أطراف في ظل ظروف محددة، ومن أهدافها مايلي:

- إيجاد مجموعة من الإرشادات والتوجيهات القابلة للتنفيذ والمعالجة حاسوبيا وهو هدف الأطراف المتعاقدة عند الترتيب للتعاقد.
- إتاحة الفرصة لطرفين مجهولين الهوية للمتاجرة وتنفيذ الأعمال بينهما عن طريق الحاسوب الآلي.
- القدرة على إمكانية التدقيق وتقييم المخاطر.
- العمل على حفظ وتخزين المعلومات.
- السرية في إتمام العقود دون إطلاع الأطراف الأخرى خصوصا في ظل المنافسة الشديدة.
- تنظيم الملفات والعقود بشكل منظم ومرتب بحيث تستطيع الأطراف المتعاقدة الوصول إلى الملفات والعقود المطلوبة بسرعة كبيرة، فلا وجود للملفات الورقية المعرضة للتلف أو الضياع.
- تعزيز مساهمة المؤسسات والشركات من خلال العقود الذكية في المجتمع الرقمي.
- التغلب على غياب الثقة في المعاملات بين الأطراف المجهولة وبالتالي التخفيف من مخاطر عدم الوفاء.

7.العملات المشفّرة:(Cryptocurrencies)

هي عملات رقمية تعتمد على التشفير لتأمين المعاملات، ومن أشهرها :**البيتكوين (Bitcoin)** و**الإيثيريوم.(Ethereum)**

لا تُصدر من قبل أي بنك مركزي، بل تُدار عبر شبكة لا مركزية من الحواسيب باستخدام تقنية **سلسلة الكتل.**

دورها في التكنولوجيا المالية:

- تمكّن من تحويل الأموال عبر الحدود بسرعة ومن دون وسطاء.
- توفر نظامًا ماليًا بديلًا للأشخاص غير المرتبطين بالبنوك التقليدية.
- تُستخدم كوسيلة دفع واستثمار

المطلب الثالث: معوقات نمو التكنولوجيا المالية

تواجه التكنولوجيا المالية عوائق وتحديات كثيرة منذ بدأ التحول الرقمي والاتجاه إلى التعاملات المصرفية والدفع الإلكتروني بدلا عن التعاملات النقدية، ومن أبرز هذه العوائق ما يلي:[1]

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام؛
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة؛
- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية التي تعيق نمو هذا القطاع؛
- ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المِالية؛
- الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا، فقد قام عدد قليل من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجّلات (لبنان، مصر والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات الناشئة؛
- تشكل فجوة الثقة ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أما الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- قد تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى اضطرابات في التشغيل، تكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة والمخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي.

[1] عبد الله حسن طعامنة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 112،113.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية

أصبحت شركات التكنولوجيا المالية فاعلًا رئيسيًا في النظام المالي الحديث، حيث استطاعت أن تملأ الفجوات التي تركتها المؤسسات المالية التقليدية، من خلال تقديم حلول مبتكرة وسريعة تستند إلى تقنيات متطورة. فقد شهد العالم في السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في عدد هذه الشركات، والتي تنوّعت مجالات نشاطها بين الدفع الإلكتروني والإقراض الرقمي.

المطلب الأول: الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

يتم تطوير الخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية بواسطة الشركات الناشئة، والتي هي عبارة على شركات حديثة العهد مصغرة أو صغيرة ومتوسطة الحجم، لديها القليل من الأسهم، لكن لديها فكرة واضحة عن كيفية إدخال خدمات جديدة أو كيفية تحسين الخدمات القائمة في المجال المالي عددها يتزايد باستمرار حيث وصل إلى عشرة آلاف شركة، تستخدم الاستثمار المخاطر والتمويل الجماعي، هدفها التوسع من خلال إنشاء أسواق جديدة أو الحصول على حصص كبيرة في الأسواق القائمة، من أجل تحسين الخدمات المالية المقدمة للأفراد والشركات بشكل تعاوني أو تنافسي مع المؤسسات المصرفية التقليدية. ويمكن ذكر ثلاث أكبر شركات حققت نجاحا مثل شركة PayPal وشركة Square وشركة World Pay، إذ حققت هذه الأخيرة سنة 2015 استثمارات أكبر من رؤوس أموال المؤسسات المالية القائمة والتي قدرت بأكثر من 22 مليار دولار أمريكي. وهكذا تتوقع دراسة بأن أكثر من 4,7 تريليون دولار من إيرادات الخدمات المالية للمؤسسات التقليدية معرضة لخطر الاضطراب بسبب دخول شركات ناشئة مجال التكنولوجيا المالية.

وتحاول هذه المؤسسات الاستحواذ على حصص سوقية على حساب مؤسسات القطاع المصرفي التقليدي من خلال استخدام تكنولوجيا الاتصال المبتكرة خاصة الهواتف الذكية وأجهزة الحاسوب والألواح الرقمية المرتبطة بشبكة الانترنت أو أي شبكة أخرى بغية تقديم خدمات مالية لأكبر عدد من العملاء وبأقل تكلفة وفي أسرع وقت.

الجدول التالي يلخص نمو الاستثمارات العالمية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للفترة 2008 – 2020 بملايير الدولارات الأمريكية، مع العلم أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية وقارة آسيا من هذه الاستثمارات قدرت على التوالي بـ 50% و19%.[1]

الجدول رقم 01: نمو الاستثمارات العالمية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية للفترة 2010–2020 (الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
قيمة الإستثمار	9	6	4	12	29	47	25	31	58
عدد الصفقات	319	445	576	818	1065	1255	1076	1134	873

المصدر: سعيدة نيس، **"التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية"**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، 2022، ص 230.

يتضح من هذا الجدول أن حجم التمويلات العالمية الموجهة نحو المؤسسات الناشئة العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية قد ارتفع بمعدل يُقدّر بـ 6.4 مرات خلال تسع سنوات، غير أن هذا الارتفاع اتسم بعدم الاستقرار. فقد شهدت المرحلة الممتدة من 2010 إلى 2012 تباطؤاً في النمو، بمعدل سنوي وسطي بلغ حوالي 33%. في المقابل، سجلت الفترة ما بين 2012 و2015 تسارعاً ملحوظاً في وتيرة النمو، بمعدل سنوي متوسط ناهز 134%. أما سنة 2016، فقد عرفت انخفاضاً ملحوظاً في الاستثمارات بنسبة تراجع قدرت بـ 47%. بينما اتسمت السنوات الأربع الأخيرة (2015–2018) بعودة المنحى التصاعدي للاستثمار، بمعدل سنوي وسطي يقدر بـ 44%، مما يعكس على الأرجح مستوى الثقة المتزايدة للمتعاملين في هذا القطاع الواعد.

ومن أجل ضمان ديمومة هذه المؤسسات الناشئة وتحقيق نجاحها، يُشترط توافر بيئة حاضنة محفّزة، تقوم على دعم حكومي فعّال يهدف إلى تعزيز الإبداع في المجال التكنولوجي، بالإضافة إلى توفير صناديق

[1] سعيدة نيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 230.

مخصصة لتطوير الحاضنات ومسرّعات الأعمال، إلى جانب تهيئة الإطار التنظيمي المناسب، فضلاً عن دور الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال في تعزيز هذا النظام البيئي[1].

المطلب الثاني: مخاطر التكنولوجيا المالية وكيفية إدارتها

للتكنولوجيا المالية عدة مخاطر ناتجة عن الاعتماد المتزايد على الأنظمة الرقمية والتقنيات الحديثة، ويستدعي هذا الواقع ضرورة التعرف على هذه المخاطر وسبل التعامل معها لضمان استقرار الخدمات المالية.

1. مخاطر التكنولوجيا المالية

تولدت على التكنولوجيا المالية جملة من المخاطر يمكن أن تكون وخيمة على الشمول المالي مثلا نلخصها فيما يلي:

- **الاستبعاد والإقصاء:** يحد الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا من إمكانات التكنولوجيا المالية ويزيد من الفجوة الرقمية والمتمثلة في نقص البنية التحتية.
- **التمييز:** يعد التمييز أحد المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام التكنولوجيا المالية، حيث تُظهر التجارب أن الخوارزميات قد تعكس تحيزات كامنة في البيانات المستخدمة أو في تصاميم النماذج نفسها. وقد يؤدي ذلك إلى نتائج غير عادلة، مثل التمييز ضد بعض الفئات الاجتماعية أو العرقية، خاصة في مجالات مثل الإقراض، حيث قد تُستبعد الأقليات من الحصول على التمويل بناءً على أنماط تاريخية غير منصفة.
- **حماية المستهلك:** تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الإلكتروني خصوصية البيانات، سلامة أموال الأشخاص وغيرها.
- **المخاطر المتعلقة بحماية البيانات:** احتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعترض صاحبها للسرقة، وأن العملاء يعانون من مستويات منخفضة من الدخل والرقمنة في ظل نقص البدائل.[2]

---

[1] سعيدة نيس، **مرجع سبق ذكره**، ص 231.

[2] عزيز بوطالب، أسماء سفاري، **"التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية"**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، جوان 2023، ص 797.

- مخاطر استراتيجية تنجم عن خسارة حصة سوقية في مجال الخدمات المالية.
- محدودية الدعم المؤسسي نظرا لعدم إنشاء حاضنات أعمال تساعد على زيادة الشركات الناشئة.
- المخاطر التشغيلية (البعد النظامي) تنجم عن سيطرة المصارف الكبيرة على السوق التي تستطيع استخدام التكنولوجيا المالية.
- نقص قابلية التشغيل لمواجهة احتياجات المستهلكين.
- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن عملاء نظرا لامتلاك العميل لأكثر من حساب مصرفي مثلا. خطر استعمال العملات الرقمية في أنشطة إجرامية كتمويل الإرهاب وغسل الأموال والاحتيال الضريبي[1].
- مخاطر الطرف الثالث: تنشأ مثلا لتوسع المؤسسات المالية في ممارسة المعاملات المالية والمصرفية الالكترونية بالاعتماد على الأطراف الخارجية كخدمات تقديم الإستشارات أو الحوسبة السحابة.[2]
- مشكلة حوكمة تكنولوجيا المعلومات والشراكات من أجل الشمول المالي.[3]

إضافة إلى وجود مخاطر أخرى من بينها:[4]

- تقنيات ونظم حماية معقدة وذات تكلفة مرتفعة لحماية بيانات العملاء.
- لا تمتلك الجهات الإشرافية والرقابية بالمصارف المركزية أي خبرة إشرافية على الحلول التكنولوجية.

كما يمكننا ذكر أهم المخاطر الممكنة لاستخدامات التكنولوجيا في الخدمات المالية، التي حذرت منها الأنظمة المصرفية والمنظمات المالية الدولية، والعديد من الهيئات التي سعت لتجنب مخاطرها وأمن الانترنت، وهي كما يلي:[5]

---

[1] سمير قاسم محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 58، 59.

[2] نادر شعبان سواح، مبروك محمد السيد نصير، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر**"، مجلة التجارة والتمويل، مصر، المجلد 39، العدد 2، 2019، ص324.

[3] سمير قاسم محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[4] عادل حسان، "**التكنولوجيا المالية ومستقبل الشمول المالي**"، دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد، المرساة المصرفية، العدد 23، سبتمبر 2019، ص 11.

[5] محمد قويجل، عبد العزيز طيبة، "**مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي**"، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022، ص ص 189،190.

■ مخاطر أمن معلومات المستخدم تعتمد الخدمات المالية التي تقدمها منصات الفنيتك بشكل كبير على التكنولوجيا الرقمية، إذ تؤثر سرية وموثوقية وأمن التكنولوجيا الرقمية بشكل مباشر على جودة الخدمات المالية وأمن المستخدمين، ويتم من خلال ظاهرة الاحتيال المالي وتسريب معلومات العملاء. بإلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه لمعلومات المستخدم وممتلكاته وكذلك يؤثر أيضًا على استقرار السوق المالية بأكملها.

■ مثلا عدم السماح للشركات حماية البيانات بالعمل في بلد الطرف الثالث وهذا لعدم إخضاع الشركات نفسها للوائح ذلك البلد.

■ مخاطر افتقار المستعملين للمعرفة الكافية بتعاملات الفينتك مما يؤثر على قدرات تحديد المخاطر والوقاية منها، ومخاطر ضعف الرقابة المالية على استخدامات ومنتجات التكنولوجيا المالية و مخاطر ضعف موظفو الخدمات المالية، لأن الافتقار إلى المعرفة يعوق الاستخدام لتعزيز التنمية واتساع نطاق التعاملات المالية الحديثة.

■ مخاطر أنظمة التشغيل ومنصات التكنولوجيا المستخدمة لقنوات الدفع الرقمية على غرار محطة الخدمة الذاتية (Self-Service Terminal) SST، والخدمات المصرفية عبر الانترنت وتطبيقات أجهزة الجوال ... هذا بسبب الاعتماد الكبير على التكنولوجيا المالية في البنى التحتية للسوق المالية والمصارف والعلاقة المتبادلة في تعاملاتها مع أطراف متعددة محليا ودوليا، هو ما يزيد من تعقيد تعرض القطاع إلى الهجوم أو الخطر الالكتروني.

■ الخطر السيبراني الذي يعبر عن احتمال حدوث الخسائر التي قد تنتج عن مخاطر الانترنت المتعلقة بالمؤسسة المالية كفقدان البيانات او الخسارة المالية او الاضطراب والإضرار بسمعة المنظمة بسبب فشل أنظمة التكنولوجيا من بين هذه المخاطر الأكثر شيوعا هجمات القرصنة، خرق البيانات نقل الفيروسات الابتزاز السيبراني، تعطيل الشبكة، وكذا الأخطاء البشرية كالموظفين.

ومن أهم المخاطر السيبرانية نذكر ما يلي:[1]

■ خطر حجب الخدمة الموزعة DDoS (DistributedDenial of Service) عبارة عن هجوم يغمر الموارد أو النطاق الترددي لنظام ما بحركة مرور غير مرغوبة ارسال بيانات من المخترق غير ضرورية لتأثير على اداء النظام ويمنع الاستخدام المصرح به لهذا النظام ،من امثلة هذا الهجوم ما حدث

[1] محمد قويجل، عبد العزيز طيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 190،191.

في سبتمبر 2012 بالولايات المتحدة الامريكية اين تم استهداف موقع وبعد شهر واحد مواقع BBT و Capital One و HSBC و Region Financial ، كما تم تعطيل SunTrust وفي جمهورية التشيك بتاريخ 6 مارس 2013 ، وتعطلت المواقع الإلكترونية للبنك المركزي وثلاثة بنوك كبيرة والبورصة، مع أضرار محدودة تقدر بنحو نصف مليون دولار. أما في النرويج، فتعرضت سبع مؤسسات مالية كبرى للهجوم في 8 يوليو 2014، مما أدى إلى تعطيل الخدمات خلال النهار. وكذلك فنلندا في نهاية عام 2014، عانت ثلاثة بنوك من هجمات DDoS التي جعلت خدماتها عبر الإنترنت غير متاحة، كما منع أحد المصارف العملاء من سحب النقود وإجراء مدفوعات البطاقات.

- خطر التهديد المستمر المتقدم APT (Advanced Persistent Threat) هجوم الكتروني يبقى صاحبه غير مرئي يهدف الى الترصد ومراقبة نشاط الشبكة والبيانات دون السعي إلى إتلاف الجهاز او النظام.
- خطر التصيد Phishing باستخدام رسائل البريد الالكتروني والتظاهر كهيئة رسمية، ولكنها مزيفة من أجل الحصول على بيانات المستخدم من خلال توجيهه إلى المواقع الاحتيالية.
- خطر بريد مؤذي SPAM: إرسال بريد الكتروني غير مطلوب كالإعلان عن منتجات وخدمات مواقع الكترونية، وكذلك تسليم البرامج الضارة والتهديدات السيبرانية الأخرى.
- خطر البرامج الضارة كالفيروسات والديدان وأحصنة طروادة وبرامج التجسس المصممة لإتلاف أجهزة الكمبيوتر والبرامج والتطبيقات.
- خطر الروبوت Botnet: يستخدم لتوزيع البرامج الضارة والرسائل غير المرغوب فيها والخداع، تسمح للمتسلل بالتحكم في النظام.
- خطر الخداع: يعني التقليد أو النسخ والتزوير كأنواع كثيرة من الانتحال.
- التهديدات من الداخل كالموظفين او العملاء الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الداخلية.

2. إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية:

تتم إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية باتباع مجموعة من الأساليب أهمها:

- تقديم المحيط التنظيمي وتحديثه بصورة مستقرة ويأتي هذا بالمرونة التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية في القدرة على التحديد.

- بناء قدرات الموظفين في مجال التكنولوجيا المالية والعمل على زيادة خبراتهم.[1]
- التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية وكافة أجهزة الدولة (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، والمستثمرين الحاليين والمحتملين من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ورواد الأعمال.
- توفير بنية تحتية تكنولوجية قوية، والموارد المادية والبشرية اللازمة، وإعداد إطار تنظيمي وتشريعي ورقابي قوي.
- التثقيف المالي للعملاء والمستفيدين من المنتجات والخدمات المالية، حتى يتم تحديث الرؤية والاستفادة القصوى من خدمات التكنولوجيا المالية.
- العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية.
- إنشاء حاضنات أعمال للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة أو إنشاء مختبرات تنظيمية، تسمح الشركات التكنولوجية المالية والمؤسسات المالية والتقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.[2]

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية

يوجد مجموعة من التحديات التي تواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:[3]

- تفتقر الكثير من القوانين المالية إلى تحفيز الاستثمار وتشجيعه مما يتطلب العمل على تعديل تلك القوانين.
- تجد الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية صعوبة في توظيف ذوي الخبرة في هذا المجال، ما يتطلب تحفيزهم على العمل في الشركات الناشئة وزيادة ثقافة ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية.

---

[1] ميمونة محمدي، فاطمية الزهراء رومان، "**دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010-2019**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020، ص ص 46-47.

[2] سمير قاسم محمد قاسم، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[3] محمد عبد الوهاب ميرفت، "**التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية في مصر**"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، المجلد 113، العدد 547، 2022، ص 124.

- تواجه الشركات الناشئة صعوبة في الحصول على تمويل من المستثمرين، ما يتطلب زيادة استخدامها إلى مؤسسات تقدم خدمات التوجيه والتدريب والتواصل بالإضافة إلى استثمارات صغيرة.

من تحديات جانب العرض نجد:[1]

- تحديات اجتماعية متمثلة في تفضيل الشرائح ذوي الدخول المنخفضة للاقتراض وطلب المساعدة المالية من أهل والأصدقاء.
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي يرتكز عليها نمو شركات التكنولوجيا المالية.
- عدم قدرة على بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في القطاع.

[1] نادر شعبان سواح، مبروك محمد السيد نصير، **مرجع سبق ذكره**، ص 326.

خلاصة:

أصبحت التكنولوجيا المالية عنصرًا أساسيًا في تطوير المنظومة المالية الحديثة، حيث أدت إلى إحداث تحوّلات كبيرة في كيفية تقديم الخدمات المالية وإدارتها. فقد ساهمت في تعزيز الكفاءة، وتوسيع قاعدة المستفيدين، وتقديم حلول رقمية مبتكرة تجاوزت حدود العمل التقليدي للمؤسسات المالية.

فالتكنولوجيا المالية لا تخلو من المخاطر، سواء التقنية أو القانونية أو التنظيمية، وهو ما يفرض ضرورة وضع أطر فعالة لإدارتها والحد من تأثيراتها المحتملة على النظام المالي. وبذلك، يُعد هذا الفصل تمهيدًا مهمًا لفهم التحول الرقمي في القطاع المالي، ويؤسس لقراءة أعمق لتأثير التكنولوجيا المالية على واقع ومستقبل الخدمات المصرفية.

الفصل الثاني:

الإطار المفاهيمي للشمول المالي

تمهيد:

يعد الشمول المالي هادف إلى تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بشكل عادل وآمن، وفي ظل التغيرات الاقتصادية والتحولات الرقمية المتسارعة، أصبح تحقيق الشمول المالي هدفًا استراتيجيا تسعى إليه المؤسسات المالية لدعم التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فلم يعد الوصول إلى الخدمات المالية حكرًا على فئات معينة، بل بات ينظر إليه كحق أساسي يجب تعزيزه عبر أدوات وتقنيات حديثة.

ومن هذا المنطلق، ومع تزايد الاعتماد على الوسائل الرقمية والتكنولوجية في تقديم الخدمات. لذلك، سيتناول هذا الفصل مفهوم الشمول المالي وأبعاده وأهدافه، مع تسليط الضوء على علاقته بالتكنولوجيا المالية والتحديات التي تعيق تعميمه، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل حول الشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

المبحث الثالث: متطلبات تعزيز الشمول المالي

المبحث الأول: مدخل للشمول المالي

يعد الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد من الحكومات والمؤسسات المالية، نظرًا لدوره في تقليص الفجوة المالية وتعزيز الاستقرار.

المطلب الأول: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول (Financial Inclusion) (عكس الإقصاء المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت "عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/ أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية.[1]

حيث ازداد إهتمام الدولي بالشمال المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 وذلك من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من إستخدامها بشكل صحيح .[2]بالإضافة إلى تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية على توفير خدمات

---

[1] سمير عبد الله وآخرون، "**الشمول المالي في فلسطين**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، فلسطين، 2016، ص15.

[2] شيخ طرفاوي، أمينة رابة،" **دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020 /2021. ص 8.

متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة وأعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرجاء وقد تبنت مجموعة عشرين هدف الشمول المالي كحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الإقتصادية المالية وأطلقت مجموعة البنك الدولي عام 2013 البرنامج العالمي الإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن وأطلقت العديد المؤسسات العالمية مثل مؤسسة التمويل الدولية I FC و المجموعة الإستثمارية لمساعدة الفقراء C-Gap برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم بريطانيا وماليزيا.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الشمول المالي

نظراً لما يقدمه الشمول المالي من إتاحة أكبر قدر ممكن من الفرص والخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية التي يقدمها القطاع المصرفي من حسابات توفير وخدمات دفع وتحويل وتمويل وائتمان نقدي وكذلك قطاع التأمين بمختلف أنشطته لتفادي عزوف بعض الأفراد ولجوئهم للتعامل مع القنوات والوسائل غير الرسمية التي تفتقر بعض الشيء لعناصر الرقابة والإشراف والارتفاع النسبي للأسعار قياساً بالجهات الرسمية مما يجعل الجهات غير الرسمية قد تستغل احتياجات هؤلاء الأفراد من الخدمات المالية والمصرفية. فقد ذكرت أدبيات عديدة حول تعريفات لمفهوم الشمول المالي، تكاد تصب بمجملها على قدرة الأفراد للوصول للخدمات المالية الرشيدة والمستدامة بنوعية جيدة المقدمة من الجهات المالية والمصرفية من اجل حمايتهم. إلا أن البنك الدولي في تقريره لعام (2014) عرفه على أنه: "نسبة السكان مستخدمي الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان".[2]

---

[1] صبري نوفل،" **الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد 667، 2018، ص 18.

[2] أرشد عبد الأمير جاسم، "**الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية – دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية الجامعة، العراق، العدد 49 ،1997، ص 143.

يُقصد بالشمول المالي أن يُتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة.[1]

ويطلق على الشمول المالي مصطلح التمويل الشامل وهو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والبنكية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات، والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح، كما يتطلب توافر القدرة لديهم على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي أكثر وعيا لحقوقه وواجباته.[2]

مما سبق يمكننا القول أن الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة والرسمية التي تحتاجها جميع قطاعات المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل ذوو الدخل المنخفض على وجه الخصوص، بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من قبل مقدمي الخدمات المالية الرسمية.

المطلب الثالث: مبادئ تحقيق الشمول المالي

تتمثل مبادئ تحقيق الشمول المالي في:

- **القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر.[3]
- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على التنافس وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير متنوع من مقدمي تلك الخدمات.[4]

---

[1] حنان الطيب، "**الشمول المالي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020، ص 7.

[2] محمد أمين زايخ، محمد يونسي، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**"، مجلة دفاتر البحوث العلمية، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص 754.

[3] صليحة فلاق وآخرون،" **تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019/12/31، ص 11.

[4] ماجد محمود، محمد أبودية، "**دور الإنتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2016، ص 32.

- **التطوير**: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.[1]
- **الحماية**: وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.[2]
- **التمكين**: العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.[3]
- **التعاون**: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.[4]
- **المعرفة**: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم الأداء ومدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات.[5]
- **التناسب**: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس الاستيعاب للثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية.[6]
- **إطار العمل**: الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة الخطر.[7]

---

[1] برنية يسر وآخرون، "**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**"، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019، ص 08.

[2] فوضيل البشير ضيف، "**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020، ص477.

[3] إكرام مالوسي، سنه مسعي،" **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2021، ص 14.

[4] صونية جواني، عديلة مريمت، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021، ص277.

[5] نبيل بهاوري، "**الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**"، المجلة الاقتصادية الجديد، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2019، ص 165.

[6] صونية جواني، عديلة مريمت، **مرجع سبق ذكره**، ص 278.

[7] نبيل بهاوري، **مرجع سبق ذكره**، ص 165.

الشكل رقم 02: مبادئ تحقيق الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثاني: أساسيات حول الشمول المالي

يعد فهم الأساسيات المرتبطة بالشمول المالي خطوة ضرورية لتحديد مقومات نجاحه على أرض الواقع، إذ إن تحقيقه لا يقتصر فقط على نشر الخدمات المالية، بل يتطلب توافر بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة، وبنية تحتية رقمية قوية، إلى جانب وعي مالي لدى مختلف فئات المجتمع.

المطلب الأول: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

هناك ثلاثة أبعاد للشمول المالي وهي: الوصول والاستخدام وجودة الخدمات المالية، ويتم وصفها كما يلي:

1. **الوصول للخدمات المالية:** يشير إلى قدرة المؤسسات المالية الرسمية على تقديم خدمات ومنتجات مالية مختلفة، وتحديد العقبات التي قد يصادفها العميل أثناء رغبته في الحصول على هذه الخدمات مثلا: لفتح واستخدام حساب مصرفي قد تكون تكلفة القرب من موقع المؤسسة المالية عاملا إيجابيا أو سلبيا للحصول على هذه الخدمة.[1]

2. استخدام الخدمات المالية: يهتم هذا البعد بمدى استخدام المستهلكين الماليين للخدمات المالية المقدمة لهم من طرف المؤسسات المالية، ولهذا الغرض يستلزم جمع بيانات حول مدى انتظام واستمرارية استخدام تلك الخدمات المالية خلال فترة زمنية معينة.[2]

[1] سامية علوان، وليد بشيشي، " **أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية– دراسة تطبيقية على مجموعة الوكالات البنكية بولاية المسيلة**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 210.

[2] محمد بدر خلالفة، بلال بوبلوطة، " **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2023، ص 17.

3.جودة الخدمات المالية: يشير هذا البعد إلى عدم الوضوح المباشر لجودة الخدمات المالية حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل كلفة الخدمات، وعي المستهلك... الخ، بالإضافة إلى حماية المستهلك والشفافية وثقافة المستهلك.[1]

هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، ما يجعل عملية وضع مؤشرات لقياسه هو تحد في حد ذاته، خلال السنوات السابقة، وضعت الدول النامية الشمول المالي على جدول أعمالها بالنظر إلى ضرورة تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية كونه يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين به وذوي العلاقة لدراسة وقياس، مقارنة واتخاذ الإجراءات التي تقوم على أدلة واضحة فيما يخص الخدمات المالية المقدمة، هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات مثل التكلفة الوعي المالي حماية المستهلك وغيرها.[2]

الشكل رقم 03: أبعاد الشمول المالي

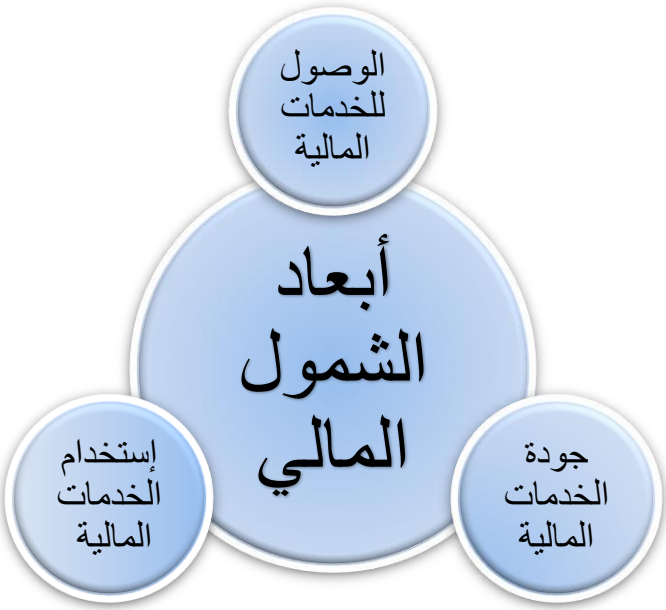

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة.

[1] أحمد يسلم العوش، "**مدى تطبيق أبعاد الشمول المالي في البنوك اليمنية– دراسة ميدانية على عملاء البنوك اليمنية بمحافظة حضرموت–**"، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، اليمن، المجلد 04، العدد 04، 2023، ص 657.

[2] محمد بدر خلالفة، **مرجع سبق ذكره**، ص 17

المطلب الثاني: مؤشرات الشمول المالي

فيما يلي مؤشرات قياس الشمول المالي حسب كل بعد:[1]

1- مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية: تكمن مؤشرات قياس هذا البعد فيما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ وطنيا مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1.000 كم^2؛
- حسابات النقود الالكترونية ومدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين لهم نقطة وصول واحدة على الأقل حسب الوحدات الإدارية.

في الوقت الحالي، أصبحت هذه المؤشرات تقليدية، لأنه وبعد ظهور التكنولوجيا الجديدة التي يتم استعمالها في القطاع المصرفي تم تجاوز الوصول المصرفي التقليدي القائم على الفروع وأجهزة الصراف الآلي، لقد أصبح الهاتف المحمول واستحداث خدمات مالية عبر الأنترنت يمثل مستقبل الخدمات المصرفية، كونها تغلبت على مشكلة المسافة والوصول إلى الخدمة المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية دورا هاما في التغلب على مشكلة الوصول للخدمات المصرفية.

2- مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية: يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- تعداد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواصل
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية؛
- نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات في مؤسسة مالية رسمية؛
- نسبة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها قروض حالية.

[1] محمد بدر خلالفة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 17،18.

3- مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية: يقاس هذا المؤشر من خلال النقاط التالية:

- تحمل التكاليف: معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب قاعدي بناء على الحد الأدنى للأجور، متوسط التكاليف السنوية للاحتفاظ بحساب جاري ومتوسط أعباء تحويلات الائتمان نسبة العملاء الذين أقروا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة؛
- الشفافية: نسبة المتعاملين الذين صرحوا بأنهم حصلوا على معلومات دقيقة وبالشكل الكافي حول الخدمات المالية عند بداية عقد القرض المالي، وجود نموذج يتضمن وصف محدد للخدمات المالية.
- حماية المستهلك وجود آليات للشكاوى والتعامل بين العملاء والمؤسسات المالية، وجود محاكم خاصة بالمعاملات المالية في حالة حدوث مشكل نسبة العملاء الذين لديهم تغطية لودائعهم؛
- الراحة والسهولة متوسط الوقت الذي يمضيه العميل في مؤسسة مالية للحصول على خدمة؛
- التثقيف المالي نسبة العملاء المتمكنين من المصطلحات المالية الأساسية كمعدل الفائدة والتضخم؛

المديونية السلوك المالي نسبة المدينين المتأخرين أكثر من شهر عن موعد الاستحقاق طرق حل الأزمات المالية للعملاء إما بالاستدانة أو العائلة والأصدقاء، بيع أصول وغيرها؛

- العوائق الائتمانية: المقاطعات الإدارية الحضرية التي لها على الأقل 3 فروع المؤسسات مالية رسمية نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يشترط عليها ضمان للحصول على قرض نقص المعلومات حول أسواق الائتمان.

والجدول الموالي يوضح بالتفصيل مؤشرات الشمول المالي.

الجدول رقم 02: مؤشرات الشمول المالي

الفئة	المؤشر	المصدر	التكرار
مؤشرات الاستخدام			
مؤشرات الاستخدام: البالغين			
البالغون الذين لديهم حساب	**الحساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يبلغون عن امتلاكهم حسابًا (بأنفسهم أو مع شخص آخر) مع مؤسسة مالية رسمية أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول.	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
عدد الحسابات	حسابات الودائع لكل 1000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي
	حسابات النقود الإلكترونية لكل 1000 بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي **GPSS(WB)**	سنوي
	عدد المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول لكل 100 ألف بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي
البالغون الذين لديهم التمان في مؤسسات منظمة	**الاقتراض من مؤسسة مالية في العام الماضي (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم قرض واحد على الأقل مستحق من بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
	قروض غير مسددة لكل 1000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	سنوي
بالغين مع تأمين	حاملي بوليصة التأمين لكل 1000 بالغ مصنفة حسب التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	سنوي
معاملات غير نقدية	معاملات التجزئة غير النقدية لكل 1000 بالغ يشمل: عدد الشيكات، التحويلات الائتمانية، الخصم المباشر، معاملات بطاقات الدفع (بطاقات الخصم وبطاقات الائتمان) والمدفوعات بأدوات النقود الإلكترونية (أدوات النقود الإلكترونية القائمة على البطاقات، منتجات النقود عبر الهاتف المحمول ومنتجات النقود عبر الإنترنت)	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	سنوي
البالغون يستخدمون المدفوعات الرقمية	**إجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون حساب معاملات (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول) لإجراء أو تلقي مدفوعات مالية رقمية. **يتضمن:** استخدام الإنترنت لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء عبر الإنترنت، استخدام الهاتف لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء أو إرسال الأموال أو تلقيها من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)، استخدام بطاقة الخصم أو الائتمان لإجراء دفعة مباشرة من حساب، إرسال أو استقبال التحويلات من/إلى الحساب، تلقي الأجور أو مدفوعات التحويل الحكومية أو المدفوعات الزراعية إلى حساب، إرسال الرسوم	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات

	المدرسية من حساب.			
الدفع باستخدام الهاتف المحمول (من حساب)	**اجراء الدفع باستخدام الهاتف المحمول (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول لدفع الفواتير أو إجراء عمليات شراء أو إرسال الأموال أو تلقيها من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
المدفوعات باستخدام الإنترنت	**الدفع باستخدام الإنترنت (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الإنترنت لدفع الفواتير أو الشراء أو إرسال الأموال عبر الإنترنت	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
الدفع باستخدام بطاقة مصرفية	**السداد باستخدام بطاقة الخصم (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون بطاقة الخصم لإجراء دفعة مباشرة من حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى)	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
الدفع باستخدام الحساب	**رواتب مستلمة أو تحويلات حكومية إلى حساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يتلقون أجورًا أو تحويلات حكومية إلى حساب (مع بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى أو مزود خدمة الأموال عبر الهاتف المحمول)	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
تكرار استخدام الحساب بشكل كبير	**المعدل المرتفع لاستخدام الحساب (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين يستخدمون الحساب بشكل متكرر . يُعرَّف "التكرار العالي" بأنه أخذ أموال من حساب (حسابات) شخصي في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى 3 مرات أو أكثر في شهر عادي، بما في ذلك عمليات السحب النقدي أو المدفوعات الإلكترونية أو المشتريات أو الشيكات أو أي نوع آخر خصم السداد، إما عن طريق صاحب الحساب أو أطراف ثالثة.	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
نزعة الإدخار	**الحفظ في مؤسسة مالية (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر)** النسبة المئوية للبالغين الذين ادخروا في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى في العام الماضي	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
مؤشرات الاستخدام: الشركات			
المؤسسات المصرفية الرسمية	**الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حساب في مؤسسة مالية رسمية (%)** النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي لديها حساب في بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	استطلاعات الشركات للبنك الدولي ES(WB)	5-3 سنوات
	حسابات ودائع الشركات الصغيرة والمتوسطة (كنسبة مئوية من المقترضين من الشركات غير المالية)	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	سنوي
	الشركات التي لديها قرض أو حد التمان مستحق في مؤسسات منظمة النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قرض أو حد ائتمان مستحق من بنك أو مؤسسة مالية رسمية أخرى	استطلاعات الشركات للبنك الدولي	5-3 سنوات
	حسابات قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة (كنسبة مئوية من المقترضين من الشركات غير المالية)	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي	سنوي

المدفوعات الرقمية من وإلى الشركات	**الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تتلقى مدفوعات رقمية من حساب (٪)** النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترسل أو تستقبل مدفوعات رقمية من حساب	استطلاعات الشركات للبنك الدولي	5-3 سنوات	
مؤشرات الوصول				
مؤشرات الوصول: نقاط الخدمة المادية				
نقاط الخدمة	عدد الفروع لكل 100،000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي	
	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100،000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي	
	وكلاء مزودي خدمات الدفع لكل 100 ألف بالغ يشمل: وكلاء البنوك ومؤسسات إيداع الودائع الأخرى، وكذلك الكيانات المتخصصة مثل مشغلي تحويل الأموال ومصدري الأموال الإلكترونية	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي	
	عدد منافذ الوكلاء المتنقلين لكل 100،000 بالغ	مسح الوصول الى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي **FAS(IMF)**	سنوي	
	عدد أجهزة نقاط البيع لكل 100،000 بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	سنوي	
	الوصول إلى الهاتف المحمول أو الإنترنت في المنزل (٪ من العمر 15 عامًا فأكثر) النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الوصول إلى الإنترنت في المنزل	استطلاع غالوب العالمي	كل ثلاث سنوات	
ملكية بطاقة الخصم	عدد بطاقات السحب لكل 1000 بالغ	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	سنوي	
نقاط خدمة المؤسسة	**الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها محطة نقاط بيع (٪)** النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقطة بيع (POS)	استطلاعات الشركات للبنك الدولي	5-3 سنوات	
قابلية التشغيل البيني لنقاط الخدمة	**قابلية التشغيل البيني لشبكات ATM وقابلية التشغيل البيني لمحطات نقاط البيع POS (0-1)** تأخذ القيمة 1 إذا كانت معظم أو كل شبكات ATM (/ محطات POS) مترابطة و 0 إذا لم تكن مترابطة	مسح نظم المدفوعات العالمية للبنك الدولي	سنوي	

مؤشرات الجودة			
مؤشرات الجودة: المعرفة المالية والقدرة			
المعرفة المالية	**النتيجة الحسابية للمعرفة المالية** والتي تلخص الإجابات الصحيحة للأسئلة حول المفاهيم المالية الأساسية، مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، تنويع المخاطر، الغرض الرئيسي من التأمين.	▪ استطلاعات القدرة المالية للبنك الدولي **FCS(WB)** ▪ محو الأمية المالية الوطنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **NFL(OECD)** ▪ استطلاعات الشمول **IS**	دوري
السلوك المالي	**استخدام المدخرات للتمويل الطارئ** النسبة المئوية للبالغين الذين يستجيبون للمدخرات	مؤشر البنك الدولي العالمي	كل ثلاثة سنوات
مؤشرات الجودة: سلوك السوق وحماية المستهلك			
متطلبات الإفصاح	**مؤشر إفصاح يجمع بين وجود مجموعة متنوعة من متطلبات الإفصاح:** متطلبات اللغة البسيطة (على سبيل المثال مفهومة، حظر البنود المخفية)، متطلبات اللغة المحلية، تنسيق الإفصاح الموحد المحدد، حقوق الرجوع والعمليات، السعر الإجمالي الذي يتعين دفعه للحصول على الائتمان(أساسي التكاليف بالإضافة إلى أسعار العمولات والرسوم والتأمين والضرائب)	المسح العالمي لحماية المستهلك للبنك الدولي **GCPS(WB)**	سنوي
حل النزاعات	**مؤشر يعكس وجود آليات رسمية لتسوية المنازعات الداخلية والخارجية:** **مؤشر آلية تسوية المنازعات الداخلية:** القوانين التي تحدد معايير حل الشكاوى ومعالجتها من قبل المؤسسات المالية (بما في ذلك التوقيت، وإمكانية الوصول، ومتطلبات تنفيذ إجراءات معالجة الشكاوى). **مؤشر آلية تسوية المنازعات الخارجية:** النظام المطبق الذي يسمح للعميل إلى اللجوء إلى طرف ثالث ميسور التكلفة وفعال (وكالة إشرافيه أو محقق شكاوى مالي أو مؤسسة معادلة)	المسح العالمي لحماية المستهلك للبنك الدولي	سنوي
مؤشرات الجودة: معوقات الاستخدام			
حواجز الائتمان	النسبة المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المطلوبة لتقديم ضمانات على آخر قرض مصرفي	▪ استطلاعات الشركات للبنك الدولي ▪ لوحة النتائج للشركات الصغيرة والمتوسطة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **SME scoreboard (OECD)**	5-3 سنوات
الحصول على الائتمان	قوة أنظمة الإبلاغ عن الائتمان وفعالية قوانين الضمانات والإفلاس في تسهيل الإقراض	مجموعة البنك الدولي لممارسة الأعمال التجارية	سنوي

المصدر: مروة كردوسي، " **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2024، ص-ص 107-110.

المطلب الثالث: سياسات توسيع الشمول المالي

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ستة سياسات فعالة للشمول المالي أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، يجب أن تتوفر شروط وهي:

- تحديد الدول للأهداف التي يمكن من خلالها تحقيق ورفع كفاءة الشمول المالي.
- دراسة السوق المصرفي دراسة جديدة لمعرفة مدى جدوى المنتجات الموجودة حاليا ومدى تناسبها مع أفراد المجتمع؛
- دراسة مطالب واحتياجات السوق من الخدمات المصرفية لتحقيها على أرض الواقع؛
- العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطى كافة الاحتياجات المصرفية لكل فئات المجتمع.[1]

وفي العديد من الاقتصادات النامية، تظل غالبية السكان البالغين – وخاصة أولئك الذين هم في قاع الهرم الاقتصادي، والذين يعيشون في المناطق الريفية والنساء محرومين من الوصول للخدمات المالية، حيث برز التمويل الأصغر كأداة فعالة لمعالجة هذه القضية، وقد نمت قدرته على القيام بذلك في السنوات الأخيرة مع اعتماد تكنولوجيات جديدة وابتكارات مالية، وزيادة تطور مؤسسات التمويل الأصغر، وإصلاحات السياسات، ومع ذلك لا يزال تطور التمويل الأصغر متفاوتا في جميع أنحاء العالم خاصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث يتمتع التعاون الإقليمي بإمكانات كبيرة لمساعدة الاقتصادات في توفير بيئة ملائمة لتعزيز الشمول المالي من خلال اعتماد سياسات مبتكرة ، وتبادل الخبرات والمعرفة في هذا السياق، مما يساهم في تحقيق تقدم أكبر نحو تحقيق الشمول المالي في المناطق التي تعاني من هذه التحديات.[2]

بالإضافة إلى سياسات أخرى:

- الوكيل البنكي أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء الخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي؛ حيث أن فروع البنوك وحدها ليس مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا؛

[1] عبد الكريم بن عامر، كوثر بن طواف، **"واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر"**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023، ص ص 649، 650.

[2] مروة كردوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 129.

- الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت، كما عملت على توسيع نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية، إلى جانب جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا، كما أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي، حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال في البلدان النامية عام 2004.
- تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية تدعى باستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.
- إصلاح البنوك الحكومية في الكثير من البلدان: تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، تعتبر البنوك العمومية المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة أن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية.[1]
- حماية المستهلك: بيان المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العمال في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا. ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة.

[1] بدر عجور، محمد حنين، **"دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، رسالة الماجيستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017، ص 23.

- سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب. بدأ صناع القرار في معالجة الوثائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين وجود الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.[1]

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، " **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص 112

المبحث الثالث: تعزيز الشمول المالي: الأهمية، المتطلبات والتحديات

يمثل تعزيز الشمول المالي تحديًا حيويًا يستدعي توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية التي تضمن دمج أكبر عدد ممكن من الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي. ويتطلب ذلك العمل على إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات المالية، وتطوير أدوات ومنتجات مالية تتلاءم مع احتياجات الفئات المهمشة. كما يستلزم الأمر تفعيل الأطر التشريعية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، ونشر الثقافة المالية لضمان الاستخدام الفعّال والمستدام للخدمات المالية.

المطلب الأول: أهمية تعزيز الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى، ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار أهمية تعزيز الشمول المالي:

- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية
- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين امكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر.[1]

يعبر الشمول المالي عن إستراتيجية طويلة المدى تكمن أهميتها في عدة جوانب نذكر منها:

- تعزيز استقرار النظام المالي: إن زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، وللتوضيح فإن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تحقيق مستويات التركيز فيها ومما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي للدولة، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات في الشمول المالي الأكبر أكثر عرضة لحوادث التقلبات السياسية.[1]

- أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والإلكترونيات التي شهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام الرسمي.[2]
- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية لمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على سوق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.[3]
- تعزيز قدرة الأفراد في الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي سيعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.[4]

---

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسين، **"مؤشر قياس الشمول المالي في العراق"**، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية"، البحوث المنشورة، بغداد، المجلد 02، نوفمبر 2018، ص 31.

[2] حدة بوتبينة، **"أبعاد الشمول المالي ودورها في في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية"**، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018، ص 09.

[3] معهد الدراسات المصرفية الشمول المالي، **إضاءات نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية السلسلة الثامنة**، الكويت، العدد 07، فيفري 2016، ص 02.

[4] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **"واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب–"**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص751.

المطلب الثاني: أدوات الدفع الإلكتروني الداعمة لتعزيز الشمول المالي

توفر المؤسسات الرسمية المصرفية والمالية لفئات المجتمع الكثير من المنتجات التي توفي الغرض للعملاء المستهدفين، حيث تأخذ وسائل الدفع الالكتروني أشكالا مختلفة اختلفت باختلاف مزايا ودور كل منها وفيما يلي سيتم عرض أهمها:[1]

1. **بطاقات الائتمان:** وتعرف هذه البطاقات على أنها: "بطاقة تؤدي وظيفتي الوفاء والائتمان تصدرها مؤسسة مالية، لشخص (طبيعي أو معنوي)، فتتيح لحاملها إجراء سحب نقدي من البنوك، أو الحصول على سلع وخدمات فور تقديمها، مع التزامه بالسداد للبنك المصدر بالشروط والقواعد المحددة بالعقد المبرم بينهما".

كما يمكن تعريفها أيضا على أنها: "البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، وهي التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان فعلي، ومن أمثلتها: بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكان أكسبرس".

2. **بطاقة الخصم الشهري Charge Card**: وهي بطاقة تمكن حاملها من استخدامها في عمليات الشراء المختلفة، وتلقي خدمات في شتى أنحاء العالم، إضافة إلى عمليات السحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنوك المصدرة في جميع دول العالم ويستخدم هذا النوع من البطاقات كأداة وفاء وائتمان في فترة زمنية محددة ومتفق عليها من قبل البنك والعميل، ومن البطاقات المشهورة لهذا النوع: أمريكان إكسبريس، وديزاينر كلوب.

3. **بطاقة الصراف الآلي**: وهي تابعة لبطاقات الدفع الالكتروني غير الائتمانية ويمكن اعتبارها على أنها: "أداة داخلية مكونة من بطاقة بلاستكية تحتوي على شريط ممغنط يسجل عليها جميع بيانات الحساب الجاري بالإضافة إلى رقم سري يستخدم عند التعامل مع جهاز الصراف الآلي، ومن مميزات هذه البطاقة أنها تصدر فقط لمن له رصيد لدى البنك، ويتم الخصم فور استخدامها".

.

[1] ميلود فرحول، "**واقع الشمول المالي من منظور إمكانية الدفع الإلكتروني في الجزائر**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص ص 235، 236.

4. **بطاقة الشيك:** وتصدر هذه البطاقة لإبرازها مع الشيكات المضمونة التي تصدرها البنوك، ويتم صرفها حال تقديمها مرفقة مع البطاقة، وتستخدم هذه البطاقة لسحب النقود ولضمان الشيكات المستخدمة بدلا من النقود في عملية شراء السلع والخدمات.

5. **بطاقة الدفع مقدما:** هي بطاقة تقوم على أساس تثبيت مبلغ، كما يمكن الدخول في البطاقة بذلك المبلغ، ليتم التخفيض التدريجي للمبلغ كلما تم استعمالها.

المطلب الثالث: التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي

تتمثل أهم التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي في:[1]

- البنية التحتية المالية الضعيفة، ويرجع هذا إلى المقدرة المالية أو لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية، المقدمة، عددها، جودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة؛
- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة؛
- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد؛
- ضعف مستوى التثقيف المالي، وهو ما ينعكس سلبا على معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية؛
- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فأغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

كما يتعرض الشمول المالي للعديد من التحديات والمعيقات ومن بينها مايلي:[2]

- ضمان توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية وتوصيلها إلى السكان الذين يصعب الوصول إليهم، بما في ذلك النساء وفقراء الريف؛

---

[1] صليحة بوسليماني، فايزة بريش، "**واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، مارس 2023، ص 32.

[2] بهناز علي القرة، "**الشمول المالي**"، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، لندن، 2017، ص 35.

- زيادة ثقافة المواطنين وقدراتهم المالية حتى يتسنى لهم فهم مختلف الخدمات والمنتجات المالية؛
- التأكد من أن كل شخص لديه وثائق هوية سليمة، وأن تكون وسائل التحقق منها منخفضة التكلفة وسهلة؛
- ابتكار منتجات مالية مفيدة وذات صلة، ومهمة حسب احتياجات المستهلك؛
- وضع أطر عمل قوية للحماية المالية للمستهلك، وتكيف وتهيئة السلطات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا لتحسين الإشراف؛
- على الصعيد العالمي، يصعب عدم وجود بطاقات الهوية فتح حساب مصرفي والوصول إلى رأس المال والائتمان.

خلاصة:

يعتبر الشمول المالي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تمكين جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات الهشة والمهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية بطريقة آمنة وعادلة.

كما يمكن القول إن الشمول المالي يمثل أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى خدمات مالية رسمية وآمنة. وقد أظهرت التجارب العالمية أن توسيع قاعدة الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر والإقصاء الاجتماعي.

وعليه، فإن تحقيق شمول مالي فعّال ومستدام يتطلب تكامل السياسات المالية مع التطورات التكنولوجية، والعمل على تأطير هذه الابتكارات ضمن أطر تنظيمية واضحة تحفظ الحقوق وتعزز الثقة، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

الفصل الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تمهيد:

أصبح الشمول المالي هدفًا استراتيجيًا تسعى إليه العديد من الدول، لما له من دور محوري في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق، ظهرت التكنولوجيا المالية كوسيلة فعالة لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتقليص الفجوة بين المؤسسات المصرفية والفئات غير المتعاملة معها، وتختلف وتيرة اعتماد هذه التكنولوجيا وفعاليتها من بلد إلى آخر بحسب الإطار التنظيمي والبنية التحتية الرقمي.

ونظرا لتقارب الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر وتونس، سيتم إجراء دراسة مقارنة بين البلدين لتقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مع إبراز أوجه التشابه والاختلاف في السياسات والتجارب المعتمدة.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تونس

المبحث الثالث: دراسة مقارنة حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتونس

المبحث الأول: تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

شهد القطاع المالي تطورات كبيرة بفعل التكنولوجيا المالية التي أصبحت أداة فعالة لتوسيع نطاق الخدمات المالية. وتُعد هذه الابتكارات الرقمية وسيلة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الدول النامية مثل الجزائر، التي تعاني من ضعف اندماج فئات واسعة في النظام المصرفي الرسمي.

توفر التكنولوجيا المالية حلولًا مالية إلكترونية للأنظمة المصرفية على غرار الدفع الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الهاتف وغيرها، ما يسهم في تسهيل الوصول إلى التمويل.

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية في الجزائر

يعود عدم امتلاك السكان البالغين في الجزائر لحسابات مصرفية لأسباب عديدة منها: بعد المسافة، ضعف الرصيد، الجانب الديني، كثرة الوثائق، أحد أفراد العائلة يمتلك حساب ...الخ. كل هذه الأسباب من مسببات الحرمان المالي سواءاً كان ذلك حرمانا ذاتيا أو حرماناً قسرياً (أي التأقلم مع الأمر الواقع).

وما يلفت الانتباه هنا هو أن ضعف الرصيد أهم هذه الأسباب، إذ يمثل 36 %، تليه الأسباب المرتبطة بعدم الثقة في المؤسسات المالية والمصرفية بـ 15 %، ثم الأسباب المرتبطة بملف فتح الحساب أو بملكية أفراد العائلة لحساب بنسبة 12% كل هذا يدل على ضرورة الاهتمام بإدخال تكنولوجيا مالية رقمية، وتعزيز التحول نحو الاقتصاد الرقمي لتعزيز درجة الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتضح من خلال الشكل أسفله أن انتشار شركات التكنولوجيا المالية في الجزائر ضعيف جدا إذ لم يتجاوز عددها شركتين، مقارنة بالدول الأربعة الأولى التي احتلت الصدارة. ويرجع ذلك إلى عدم امتلاك الجزائر للبيئة الحاضنة لإنشاء مثل هذه الشركات وكذا غياب إنشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية. يشار إلى أن نشاط

شركات التكنولوجيا المالية الموجودة في الجزائر يقتصر فقط على تصميم حلول وبرامج لفائدة المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر.[1]

الشكل رقم 08: عدد شركات التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

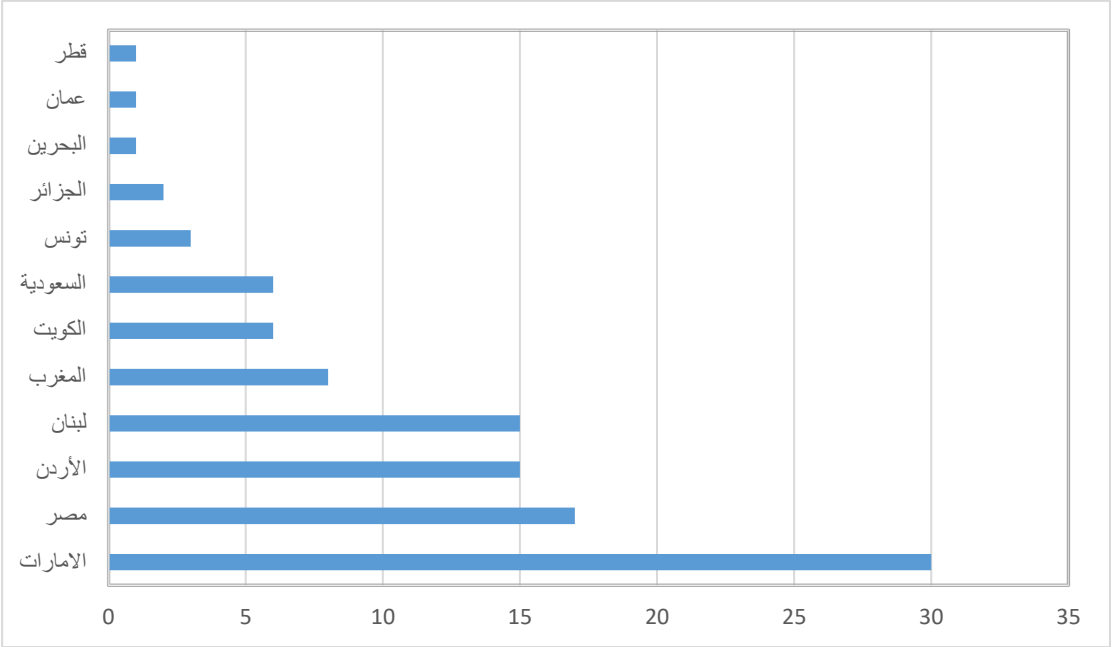

المصدر: وفاء حمدوش وآخرون، **أهمية تبني التقنيات المالية الرقمية كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: الواقع والتحديات** مجلة جديد الاقتصاد، الجزائر، المجلد 16، العدد 01، 2021،، ص 328.

يوضح الشكل البياني عدد شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة القائمة بـ 30 شركة، تليها مصر بـ 17 شركة، ثم كل من الأردن ولبنان بـ 15 شركة لكل منهما، في حين تسجل كل من المغرب (8 شركات)، الكويت والسعودية (6 شركات لكل منهما)، وتونس (3 شركات) نسبًا متوسطة. أما الجزائر، فقد جاءت

[1] أيمن بوزانة، وفاء حمدوش، "**شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 104-105.

في مراتب متأخرة جدًا، حيث لم يتجاوز عدد شركات التكنولوجيا المالية فيها شركتين فقط، متساوية تقريبًا مع كل من البحرين، قطر، وعمان التي سجلت شركة واحدة فقط لكل منها.

تعكس هذه الأرقام تأخر الجزائر الملحوظ في هذا المجال، وهو ما يُعد مؤشرًا واضحًا على وجود عوائق تنظيمية وتشريعية، إلى جانب ضعف منظومة الابتكار والدعم الحكومي للمبادرات الرقمية .كما يشير هذا التأخر إلى محدودية البيئة الحاضنة للشركات الناشئة، وغياب حوافز حقيقية للاستثمار في الحلول المالية التكنولوجية. رغم توفر مقومات مهمة في الجزائر، كالسوق الكبيرة والشريحة الواسعة من السكان غير المشمولين ماليًا، إلا أن المنظومة الحالية ما تزال تفتقر إلى التشجيع الكافي لرواد الأعمال في هذا القطاع، ما يدعو إلى ضرورة تسريع الإصلاحات وتوفير بيئة رقمية محفزة تواكب التغيرات الإقليمية وتدعم الشمول المالي في البلاد.

الجدول رقم 03: القطاعات التجارية المتعاملة ماليا عبر الأنترنت

الرقم	النشاط	الرقم	النشاط	الرقم	النشاط
01	التأمينات	15	وكالات ترويج وإدارة العقارات	29	خدمات الشباب والترفيه والرياضة
02	التعليم والتربية	16	تطبيقات النقل الخاص	30	النقل الجوي، السكك الحديدية، البحرية والبرية
03	الإعلام الآلي	17	الدراسات والاستشارة والتخصص	31	بيع بطاقات شحن الهاتف المحمول
04	المراكز التجارية	18	الفنادق والسياحة	32	مستحضرات التجميل والعطور
05	اشتراكات الاتصالات	19	الكتب والمجلات والصحف	33	معالجة المستندات ورسم الخرائط
06	النشاط الثقافي	20	الماء/ الغاز/ الكهرباء	34	مزود معدات الاتصال
07	بائع النظارات	21	المطاعم والترفيه	35	حماية الفئات المهنية الغير مأجورة
08	تأجير السيارات	22	المنظمة الاجتماعية المهنية	36	بيع السلع/ تقديم الخدمات
09	خدمات الطبية	23	مقدم خدمات متنوعة	37	بيع الملابس والأكسسوارات
10	خدمات العامة	24	نقل الطرود والبريد السريع	38	خدمات تحميل وتفريغ البضائع
11	الاتصالات	25	بيع المنتجات	39	بيع المنتجات الغذائية والألبان ومشتقاتها
12	خدمات البحرية	26	مجوهرات عل الأنترنت	40	بيع المنتجات والمعدات الطبية والمساعدة
13	خدمات التأشيرات	27	شركات النقل الجوي	41	بيع قطع غيار السيارات وخدمة ما بعد البيع
14	سوق إلكتروني	28	مزود معدات الاتصال	42	وكالات السفر وشركات الرحلات السياحية

المصدر: شيماء خثير، بثينة عايدة مسعودي، "**دور التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري في الجزائر– دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2023/2022، ص 34.

يمثل الجدول السابق توزعًا متنوعًا للأنشطة الاقتصادية والخدمية في الجزائر التي ترتبط بدرجات متفاوتة بالتكنولوجيا المالية، ما يعكس اتساع نطاق استخدامها المحتمل في مختلف القطاعات. وتبيّن من خلال تصنيف هذه الأنشطة أن هناك قطاعات بدأت فعليًا في تبنّي حلول التكنولوجيا المالية، خاصة تلك التي تعتمد على التعاملات اليومية السريعة، مثل التجارة بالتجزئة، والمراكز التجارية، والمطاعم، وخدمات التوصيل، حيث تبرز الحاجة إلى تسهيل الدفع وتسريع المعاملات. كما يُلاحظ وجود أنشطة رقمية بالأساس، مثل السوق الإلكتروني، الإعلام الآلي، ومزودي معدات الاتصال، مما يجعل التكنولوجيا المالية جزءًا لا يتجزأ من نمط عملها. وفي المقابل، هناك قطاعات أخرى، مثل النشاط الثقافي أو خدمات الشباب والرياضة، لا تزال بعيدة نسبيًا عن هذه الديناميكية الرقمية، إما لضعف بنيتها التحتية أو لغياب الحاجة المباشرة إلى التعاملات المالية الرقمية. وعليه، يعكس هذا الجدول واقعًا متباينًا لاعتماد التكنولوجيا المالية في الجزائر، حيث توجد قطاعات مهيأة ومتقدمة نسبيًا، وأخرى تتطلب دعمًا هيكليًا وتنظيميًا لتلحق بركب التحول الرقمي.

1. منافع تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري:

لا يزال القطاع المصرفي الجزائري يعاني على غرار معظم القطاعات المصرفية العربية من ضعف تطوره، ولهذا لابد من اغتنام فرصة الاستفادة من منافع التكنولوجيا المالية التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي:[1]

- استطاعت التكنولوجيا المالية التغلب على البعد الجغرافي للفروع المصرفية عن أماكن تواجد الأفراد بفضل تقنياتها المالية الرقمية معتمدة في ذلك على خدمة الهاتف المحمول، مما كان له أثر على تخفيض التكاليف، وتوسع في تقديم الخدمات المالية والمصرفية بشكل أسرع، وأكثر مسؤولية، وشفافية، وكفاءة.

[1] وفاء حمدوش وآخرون، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات**"، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2021، ص 550، 551.

- المساهمة في تقليص فجوة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد منصات الإقراض النظراء، مما يسمح بتنفيذ هذا نوع من المشروعات التي يعاني من اتساع الفجوة التمويلية بسبب تشدد المصارف في سياساتها الإقراضية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- زيادة انتشار الدفع الإلكتروني: من خلال اعتماد تقنيات المدفوعات الرقمية، مما يمكن المصارف من تقليص الطلب على النقد، وسهولة تسوية المعاملات المالية التجارية وتخفيض تكاليفها.
- تخفيف انقطاع علاقات المراسلة المصرفية: إن التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة يمكن أن تساهم في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية، مما يخفف من حدة انقطاع علاقات المراسلة المصرفية.
- تحسين وتخصيص نمو الخدمات المالية: تستطيع شركات التكنولوجيا المالية مساعدة المصارف على تحسين خدماتها ومنتجاتها التقليدية، فعلى سبيل المثال يمكن للمصارف عرض خدمة روبوتات الاستشارة على زبائنها، لتمكينهم من تجسيد استثماراتهم وتحسين تجربة العملاء وتخصيصها، مما سيزيد من كفاءة أداء المصارف.
- تخفيض تكاليف المعاملات وتوفير خدمات مصرفية بشكل أسرع: يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة ذات الصلة، في توفير آليات للمدفوعات العابرة للحدود تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالمصارف التقليدية أو شركات تحويل الأموال.

2. عوائق تبني التكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي الجزائري

تواجه عملية تبنى التكنولوجيا المالية ضمن القطاع المصرفي الجزائري مواجهة مجموعة من التحديات التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

- ضعف البنية التحتية الرقمية الداعمة لقيام التكنولوجيا المالية، مع نقص الكيانات المادية، وانخفاض معدل تغلغل الانترنت ومحدودية تدفقها وارتفاع تكلفتها؛
- انعدام الثقة في إجراء المعاملات الالكترونية، وكذا السداد بوسائل إلكترونية، فالمجتمع الجزائري يميل لاعتماد النقد في تسوية معاملاته المالية، رغم وجود الأطر القانونية الداعمة للدفع الإلكتروني، وإلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية وتخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار،

وحث المصارف ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الالكتروني بدون تكاليف، إلا أنها قوانين وإجراءات حديثة النشأة (قانون التجارة الالكترونية الصادر عام 2018 وقانون المالية لسنة 2020)، أضف إلى ذلك عدم اعتماد التوقيع الالكتروني والتصديق الالكتروني للوثائق؛

- ضعف الإلمام باللغة الانجليزية، مما يعيق الاستفادة من كافة مواقع منصات التمويل الجماعي مثلا، نظرا لأن معظم هذه المواقع تستخدم اللغة الإنجليزية؛
- ضعف الإنفاق العام على البنية المعلوماتية، وانصراف الجهود الحكومية نحو توفير الاحتياجات الأساسية من كهرباء ومياه وصحة وتعليم .... الخ؛[1]
- ضعف مستوى التثقيف المالي، حيث سجلت نسبة التثقيف المالي إلى إجمالي الأفراد البالغين الجزائريين في حدود 32%.[2]
- غياب الأطر التنظيمية والرقابية التي تسمح بوجود لاعبين ماليين جدد كشركات التكنولوجيا المالية؛ مع ضعف تطوير بيئة الأعمال، حيث يشير مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي لعام 2019 تأخر ترتيب عدد كبير من الدول العربية بما فيهم الجزائر، حيث سجلت معظمها مرتبة تفوق 60 على مستوى العالم؛
- انتشار الإقصاء المالي لعدد كبير من الأفراد والشركات بسبب انخفاض مستويات المنافسة المصرفية، الناتجة عن ارتفاع مستويات التركز المصرفي، حيث يستحوذ عدد قليل من المؤسسات المصرفية (المصارف العمومية) على حجم معتبر من السوق المصرفية سواء من حيث الودائع أو النشاط الإقراضي.

[1] وفاء حمدوش وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 550، 551.

[2] صندوق النقد العربي،" **التقرير السنوي 2019**، أبو ظبي، أفريل 2020، ص ص 14، 15.

المطلب الثاني: تطور الشمول المالي في الجزائر

لا تزال الجزائر تسجل مستويات متدنية في الشمول المالي الأمر الذي أجبر السلطات المختصة انتهاج سلسلة من الاجراءات لتعزيز هذه الأداة ومكافحة الاستبعاد المالي، وقياس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة أبعاد رئيسية وهي: استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، سهولة استخدام الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي Global Findex الأداة المرجعية الأكثر استخدما لتوفيرها بيانات دولية محينة حول مختلف المؤشرات، وهي:

– **مؤشر امتلاك حساب مصرفي:** يعبر مؤشر عدد الحسابات المصرفية المفتوحة عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدماته للأفراد والمؤسسات ويعبر عن مدى انتشار الثقافة المالية بين أفراد المجتمع بالإضافة إلى إمكانية تنمية الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للبنوك أن تقدمها لمختلف طبقات المجتمع مما يسهل تعزيز الشمول المالي.[1]

الجدول رقم 04: نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24–15	25+
2011	%33	%46	%20	%20	%40
2014	%50	%61	%40	%38	%57
2017	%43	%56	%29	%29	%49
2021	%44	%57	%31	%27	%51

[1] مفيدة الأحسن وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 29.

المصدر: مفيدة الأحسن وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 29.

يتضح من خلال البيانات المتاحة أن الشمول المالي في الجزائر قد شهد تحسنًا تدريجيًا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، حيث ارتفعت نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية. هذا التحسن يُعدّ مؤشرًا إيجابيًا على توسع القنوات المالية الرسمية واستفادة شرائح أوسع من السكان منها. فقد ارتفعت نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية رسمية من 46% سنة 2011 إلى 61% سنة 2014، قبل أن تعرف انخفاضًا طفيفًا لتصل إلى 57% سنة 2021. أما بالنسبة للإناث، فقد كانت وتيرة التحسن أبطأ نسبيًا، حيث ارتفعت النسبة من 20% سنة 2011 إلى 40% سنة 2014، قبل أن تتراجع إلى 31% سنة 2021، مع تسجيل نسبة 29% سنة 2017. هذا التفاوت في نسب الامتلاك بين الجنسين خلال سنة 2021 بلغ فجوة مقدارها 26 نقطة مئوية لصالح الذكور، ما يعكس استمرار وجود عراقيل تحول دون وصول المرأة الجزائرية إلى النظام المالي الرسمي بنفس السهولة التي يتمتع بها الرجال. ويُعزى هذا التفاوت إلى مجموعة من العوامل، أهمها الحواجز البنيوية والتنظيمية التي تُضعف تمكين المرأة ماليًا، إضافة إلى قلة مشاركتها في سوق العمل، وخاصة في الأنشطة الحرة و المقاولاتية. كما تلعب البطالة المرتفعة في صفوف النساء، لا سيما في المناطق الريفية، دورًا حاسمًا في تقييد قدرتها على امتلاك حسابات مالية مستقلة.

أما فيما يخص الفئات العمرية، فقد سُجّل أيضًا تفاوت واضح بين الشباب وكبار السن في امتلاك الحسابات المالية. فخلال سنة 2021، بلغت نسبة الشباب الذين يمتلكون حسابات مالية رسمية 27% فقط، مقابل 51% لفئة كبار السن، أي بفجوة تقدر بـ 24 نقطة مئوية. وقد لوحظ أن أعلى مستوى للشباب كان سنة 2014 بنسبة 38% مقابل 57% لصالح الكبار، بينما بلغت سنة 2017 نسبة 29% للشباب مقابل 49% للكبار.

ويرتبط ضعف الشمول المالي لدى فئة الشباب بعدة عوامل، أبرزها ارتفاع نسب البطالة في أوساطهم، إلى جانب القيود العمرية التي تفرضها المصارف الجزائرية على فتح الحسابات المصرفية، حيث يشترط بلوغ السن القانوني (18 سنة) أو موافقة الولي لفتح حساب. هذه القيود تحد من استقلالية الشباب المالية

وقدرتهم على التفاعل المباشر مع المنظومة المصرفية. في المقابل، فإن ارتفاع نسب امتلاك الحسابات المصرفية في الجزائر بشكل عام يُفسَّر جزئيًا بالسياسات الحكومية التي تلزم فئات معينة بامتلاك حسابات مالية، مثل الطلبة الجامعيين الذين يُشترط عليهم فتح حسابات رسمية لاستلام المنح الجامعية، وكذا العمال الأُجراء في القطاعين العام والخاص الذين يتقاضون أجورهم عبر حسابات مصرفية. كما يُضاف إلى ذلك أصحاب المهن الحرة مثل المقاولين والفلاحين، الذين تُفرض عليهم إجراءات مالية رسمية لتلقي مستحقاتهم المالية، ما يُسهم في رفع نسب الشمول المالي بطريقة غير مباشرة.

– **مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين الذين اقترضوا أموالا من المؤسسات الرسمية المصرفية.[1]

الجدول رقم 05: نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض إلى إجمالي السكان البالغين في الجزائر

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2011	%1	%3	%0	%0	%2
2014	%6	%7	%5	%5	%6
2017	%5	%7	%3	%1	%7
2021	%4	%5	%2	%2	%5

المصدر: مفيدة الأحسن وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 31.

تشير البيانات الواردة إلى أن نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر ظلت منخفضة خلال السنوات الماضية، حيث بلغت أقصاها سنة 2021 بنسبة 4% فقط من إجمالي

[1] مفيدة الأحسن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

السكان البالغين، وهي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بباقي الدول العربية، ما يعكس محدودية النفاذ إلى التمويل الرسمي في الجزائر. ويُبرز هذا الرقم ضعف ثقافة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وانتشار الاعتماد على مصادر غير رسمية للتمويل، خاصة في أوساط الشباب والنساء.

عند تحليل التوزيع بين الجنسين، يُلاحظ وجود فجوة طفيفة لصالح الذكور بلغت 3نقاط مئوية سنة 2021، ما يدل على أن النساء يواجهن تحديات إضافية في الوصول إلى خدمات الاقتراض الرسمي، ربما بسبب محدودية الدخل، أو القيود الاجتماعية، أو ضعف الضمانات المالية، وهو ما يتماشى مع النمط العام في النظام المالي الجزائري الذي لا يزال بعيدًا عن تحقيق شمول مالي متوازن بين الجنسين.

أما بالنسبة للتوزيع حسب الفئة العمرية، فالمعطيات تُظهر وجود فجوة مزدوجة بين فئتي الشباب وكبار السن، بلغت 3نقاط مئوية لصالح الكبار سنة 2021. حيث لم تتجاوز نسبة الشباب الذين يمتلكون حسابات اقتراض 3% مقابل 6% لصالح كبار السن سنة 2014، و1% فقط للشباب سنة 2017 مقابل 7% للكبار، وهو أكبر فارق سُجّل خلال الفترة المدروسة.

هذا التفاوت يُعزى بالدرجة الأولى إلى ضعف امتلاك الشباب لحسابات مالية رسمية، ما يجعل قدرتهم على الاستفادة من خدمات الاقتراض محدودة. إضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة من الشباب الجزائري يفضلون اللجوء إلى الاقتراض غير الرسمي من الأهل والأصدقاء، إما بسبب سهولة الإجراءات، أو بسبب رفضهم للتعامل بالفائدة المصرفية التي تُعتبر محرّمة دينيًا في المجتمع الجزائري المحافظ، حيث تسود فيه مرجعية إسلامية ترفض الربا.

كما أن التكلفة المرتفعة للاقتراض، من حيث الشروط والمصاريف المرتبطة به، تُعد عائقًا كبيرًا أمام الفئات الهشة والشابة. ومن جهة أخرى، فإن امتناع المصارف التقليدية عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، أو الأفراد الذين يفتقرون إلى الضمانات اللازمة أو الجدارة الائتمانية، ساهم في تراجع نسب الاقتراض الرسمي. وتُشير هذه المؤشرات إلى أن النظام المالي الجزائري بحاجة ماسة إلى إصلاحات تُشجع على تقديم منتجات تمويلية ميسّرة ومتوافقة مع خصوصية المجتمع، بما في ذلك التمويل الإسلامي، إلى جانب برامج لدعم الش مول المالي لفئة الشباب، والنساء، والمبادرات المقاولاتية الصغيرة.

الجدول رقم 06: نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين في الجزائر

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2011	%25	-	-	-	-
2014	%13	%26	%25	%23	%27
2017	%19	%32	%26	%23	%31
2021	%31	%39	%36	%27	%42

المصدر: مفيدة الأحسن وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013، ص ص 31، 32.

يُبيّن الجدول رقم (06) تطور نسبة الأفراد البالغين في الجزائر الذين يعتمدون على الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021، ويعكس هذا المؤشر مدى انتشار التمويل غير الرسمي كوسيلة بديلة للوصول إلى الموارد المالية. فقد بلغت نسبة المقترضين من العائلة أو الأصدقاء سنة 2011 حوالي 25% من إجمالي السكان البالغين، ثم سجلت انخفاضًا ملحوظًا إلى 13% سنة 2014، قبل أن ترتفع تدريجيًا إلى 19% سنة 2017، وتبلغ ذروتها في سنة 2021 بنسبة 31%، وهي أعلى نسبة مسجلة خلال العقد. هذا التغير في الاتجاه يُفسَّر بتراجع ثقة الأفراد في القنوات الرسمية، وصعوبة الولوج إلى التمويل المصرفي، إضافة إلى الاعتبارات الاجتماعية والثقافية التي تشجع على اللجوء إلى المعارف لتفادي الفوائد الربوية وعبء الضمانات.

أما من حيث التوزيع حسب الجنس، فيُلاحظ أن الفجوة كانت ضئيلة في سنة 2014، حيث بلغت النسبة 26% لدى الذكور مقابل 25% لدى الإناث، غير أنها اتسعت في السنوات الموالية لتصل إلى 32% مقابل 26% سنة 2017، وتُقدّر بـ 39% لدى الذكور و36% لدى الإناث سنة 2021. ورغم تسجيل تحسن طفيف لدى النساء، إلا أن الفجوة ظلت قائمة، ما يعكس استمرار بعض الحواجز

الثقافية أو الاقتصادية التي تقلل من إمكانية استفادة المرأة من دعم شبكاتها الاجتماعية بنفس الوتيرة التي يستفيد منها الذكور.

وعند النظر إلى التوزيع حسب الفئة العمرية، يتضح أن فئة الكبار (+25 سنة) تعتمد بشكل أكبر على هذا النوع من الاقتراض مقارنة بفئة الشباب (15–24 سنة). ففي سنة 2021 مثلًا، بلغت نسبة المقترضين من الكبار 42% مقابل 27% لدى الشباب، بفجوة بلغت 15 نقطة مئوية، وهي الفجوة الأكبر خلال الفترة المدروسة. ويمكن تفسير هذا التفاوت بكون الكبار أكثر عرضة للحاجات المالية المرتبطة بالأسرة والعمل، ولديهم علاقات اجتماعية أوسع تمكّنهم من الحصول على دعم مالي من أقاربهم ومعارفهم، بعكس الشباب الذين يعانون من ضعف الاستقلالية المالية، وقيود قانونية ومصرفية مثل اشتراط السن القانوني لفتح حسابات أو الحصول على قروض رسمية.

وعليه، فإن استمرار الاعتماد الكبير على التمويل العائلي يعكس محدودية الشمول المالي الرسمي، ويدعو إلى إعادة التفكير في آليات تمويل أكثر شمولًا وإنصافًا، تراعي خصوصية الفئات الضعيفة كالشباب والنساء، وتقلص الفجوة القائمة بين الفئات المختلفة في المجتمع الجزائري.

– **مؤشر الادخار**: يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع وتفضيلهم لتعاملات الرسمية كما يعبر عن دور المصارف والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.[1]

[1] مفيدة الأحسن وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 40.

الجدول رقم 07: نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية في الجزائر 2011-2021

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس		حسب السن	
		ذكور	اناث	24-15	25+
2011	%4	%6	%3	%1	%6
2014	%14	%22	%6	%9	%16
2017	%11	%14	%8	%3	%15
2021	%16	%18	%14	%6	%20

المصدر: مفيدة الأحسن وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013، ص 40

يُظهر تطور نسبة الأفراد البالغين في الجزائر الذين يمتلكون حسابات ادخار في المؤسسات المالية الرسمية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 تحسنًا تدريجيًا، رغم بعض التقلبات، ما يعكس وعيًا متناميًا بأهمية الادخار، وإن كان ذلك بوتيرة غير مستقرة. فقد كانت النسبة في سنة 2011 متدنية، حيث لم تتجاوز 4% من إجمالي السكان البالغين، لترتفع بشكل ملحوظ إلى 14% في سنة 2014، مما يشير إلى تحسن نسبي في الولوج إلى الخدمات الادخارية الرسمية. غير أن سنة 2017 شهدت تراجعًا لهذه النسبة إلى 11%، ويُعزى ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي عرفتها الجزائر آنذاك، خاصة تراجع أسعار النفط عالميًا وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطنين، وبالتالي تقليص قدرتهم على الادخار. أما في سنة 2021، فقد سُجلت أعلى نسبة خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت 16%، وهو ما يعكس بعض الجهود المبذولة لتشجيع الادخار الرسمي.

وبالرجوع إلى التوزيع حسب الجنس، نلاحظ وجود فجوة بسيطة بلغت 4% لصالح الذكور، حيث تُظهر المعطيات أن الرجال أكثر ميلًا إلى فتح حسابات ادخار مقارنة بالنساء، وهو ما قد يرتبط بضعف تمكين

المرأة اقتصاديًا، بالإضافة إلى سيطرة بعض الممارسات غير الرسمية فيما يخص الأموال المدخرة لدى النساء. أما من حيث الفئة العمرية، فتبرز فجوة ملحوظة بين الشباب (15–24 سنة) والكبار (+25 سنة) لصالح هذه الأخيرة، إذ بلغت الفجوة حوالي 14% سنة 2021، ما يؤكد أن فئة الشباب لا تزال تعاني من ضعف في الولوج إلى الخدمات الادخارية الرسمية.

وقد سجلت النسبة الأدنى لامتلاك حسابات ادخار لدى الشباب سنة 2011 (1%) مقابل 6% للكبار، ثم ارتفعت بشكل لافت سنة 2014 إلى 9% لدى الشباب مقابل 16% للكبار، قبل أن تعود للتراجع سنة 2017 إلى 3% لدى الشباب و15% لدى الكبار، لتبلغ في 2021 نحو 12% مقابل 26% لصالح فئة الكبار. ويُعزى هذا التفاوت إلى ضعف الاستقلالية المالية لدى الشباب، وارتفاع معدلات البطالة في أوساطهم، إضافة إلى غياب ثقافة الادخار وغياب برامج مالية موجهة خصيصًا لهذه الفئة. كما أن فئة واسعة من الجزائريين تفضل الاحتفاظ بمدخراتها نقدًا أو ضمن شبكات غير رسمية، بدلًا من إيداعها في المصارف، وهو ما يضعف دور المؤسسات المالية الرسمية كمحرك أساسي للادخار الوطني.

وعليه، فإن النسب المسجلة تبقى دون المستوى المأمول، مما يستدعي تدخلًا أكبر من السلطات المالية وعلى رأسها المصرف المركزي، من خلال تعزيز الحملات التوعوية ونشر الثقافة المالية، وتطوير منتجات ادخارية مبتكرة تتناسب مع احتياجات مختلف الفئات، خاصة الشباب والنساء، بهدف رفع نسب الشمول المالي وتحفيز السلوك الادخاري عبر القنوات الرسمية.

- **معوقات الشمول المالي في الجزائر:**

يمكن إرجاع أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائري إلى ما يلي:[1]

- ضعف أو عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الأفراد.

[1] نارجس معمري، حميدة أوكيل، "**الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات–**"، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، الجزائر، المجلد 01، العدد 01 ،2019، ص ص 44، 45.

– هيكل ملكية القطاع المصرفي: تستحوذ أصول النظام المالي المملوكة للقطاع العام على نسبة كبيرة ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال والأمر الذي ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية

– ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية والبطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية كلها مساعدة ومشجعة على الاقصاء المالي، وكل هذه العوامل تزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات غير الرسمية والتي تكون خارج الدائرة غير رسمية للاقتصاد.

– ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية يزيد نوعا ما من الجمود في النظام المالي وعلى البطء في تنفيذ الخدمات والمعاملات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة.

– البنية التحتية المالية الضعيفة والتي تنعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة وجودتها وتكلفتها الأمر الذي يجعلها غير متاحة للفئات المستبعدة مالي.

المطلب الثالث: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

تشير الارتباطات الإيجابية القوية الملحوظة بين مؤشرات الشمول المالي مثل انتشار أجهزة الصراف الآلي، وامتلاك للحسابات المصرفية، وامتلاك بطاقات الائتمان ومتغيرات التكنولوجيا المالية مثل انتشار الهواتف الذكية، ومستخدمي الإنترنت واستخدام مواقع المصارف عبر الإنترنت.

1. إمكانية الوصول والملاءمة من المرجح: أن يؤدي ارتفاع معدل انتشار الهواتف الذكية واستخدام الإنترنت إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة انتشار أجهزة الصراف الآلي والحسابات المصرفية. ويشير هذا إلى أن التقدم التكنولوجي يعزز الشمول المالي من خلال توفير قنوات ملائمة للأفراد للوصول إلى الخدمات المصرفية عن بعد.

2. اعتماد الدفع الرقمي: تشير العلاقة الإيجابية بين انتشار الهواتف الذكية امتلاك بطاقات الائتمان إلى أنه مع زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون الهواتف الذكية، فمن المرجح أيضا أن يستخدموا طرق الدفع الرقمية، بما في ذلك بطاقات الائتمان. وهذا يسلط الضوء على دور التكنولوجيا في دفع اعتماد الخدمات المالية الرقمية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية التقليدية.

3. الخدمات المصرفية عبر الإنترنت: يشير الارتباط الإيجابي القوي بين مستخدمي الإنترنت وانتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت إلى أنه مع زيادة استخدام الإنترنت، يتزايد أيضًا اعتماد الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وهذا يؤكد أهمية الاتصال بالإنترنت في تسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية خارج الفروع المادية، وبالتالي تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم الخدمات المصرفية للأفراد في المناطق النائية أو المحرومة.

بشكل عام، تشير هذه العلاقات إلى أن التقدم التكنولوجي، لا سيما في شكل زيادة انتشار الهواتف الذكية واستخدام الإنترنت، يلعب دورا حاسما في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية وتشجيع اعتماد الحلول المالية الرقمية.[1]

[1] زكرياء مداح، لهواري لعبوري، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2011– 2024)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2024/2023، ص ص 39، 40.

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية والشمول المالي في تونس

تشهد تونس تطورا ملحوظا في مجال التكنولوجيا المالية، بهدف تعزيز الشمول المالي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية. وقد ساهمت الحلول الرقمية مثل الدفع عبر الهاتف المحمول والمنصات الإلكترونية في إدماج فئات كانت مهمشة ماليًا. كما أطلقت الدولة مبادرات لدعم الابتكار وتنظيم القطاع. ورغم التقدم المحقق، لا تزال تحديات البنية التحتية والثقافة المالية تمثل عائقًا. يهدف هذا المبحث إلى تحليل واقع التكنولوجيا المالية في تونس ودورها في دعم الشمول المالي.

المطلب الأول: تطبيق التكنولوجيا المالية في تونس

بدأت الحكومة التونسية في سنة 2019 بمجموعة من الإجراءات الجديدة لرقمنة الخدمات المصرفية بهدف تحقيق الشمول المالي الرقمي والحد من التعامل النقدي، وفي هذا الإطار أطلق المصرف المركزي التونسي مرحلة الاختبارات مع أربع مؤسسات للتكنولوجيا المالية لضمان التعرف على العملاء عن بعد وتحقيق الشمول المالي الرقمي وفق الذكاء الاصطناعي".[1]

الجدول رقم08: نسبة الأفراد الذين تفوق أعمارهم 15 سنة ويستخدمون الهاتف المحمول والأنترنت للتحقق من رصيد حسابهم في تونس عامي 2017 و2021

السنة	2017	2021
نسبة الأفراد	9	10

المصدر: عايدة عبير بالعبيدي، حدة مشراوي،**"تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي –دراسة تجارب بعض الدول–"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، المجلد 17، العدد 01، 2023، ص 1295.

[1] ماريا حسيني، صورية جريدي، **"تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار القطاع المصرفي– دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010–2023** "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023/2022، ص 19.

يظهر الجدول رقم (08) تطور نسبة الأفراد الذين تفوق أعمارهم 15 سنة ويستخدمون الهاتف المحمول أو الإنترنت للتحقق من رصيد حساباتهم المصرفية في تونس خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2021، حيث ارتفعت هذه النسبة من 9% سنة 2017 إلى 10% سنة 2021. ورغم أن هذه الزيادة تبدو محدودة من حيث الحجم، إذ لا تتجاوز نقطة مئوية واحدة خلال أربع سنوات، إلا أنها تعكس بداية تحوّل تدريجي في سلوك الأفراد تجاه اعتماد الوسائل الرقمية في تسيير شؤونهم المالية. ويمكن تفسير هذا التطور المحدود بعدّة عوامل، من بينها ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى شرائح واسعة من المجتمع، خاصة في المناطق الداخلية والريفية، إضافة إلى محدودية الثقة في الأنظمة الإلكترونية ونقص التوعية بفوائد استخدام التطبيقات المصرفية. كما أن تغطية الإنترنت وجودة خدمات الاتصال تلعب دورًا محوريًا في تعزيز أو عرقلة هذا التوجه. وتُظهر هذه النسب أن التكنولوجيا المالية في تونس لا تزال في مراحلها الأولى من حيث الاستخدام الجماهيري، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية والمصارف لدعم التحول الرقمي. ويؤشر هذا الواقع إلى الحاجة الملحة لمزيد من السياسات التحفيزية، والبرامج التكوينية، وتحسين البنية التحتية الرقمية، بما يسمح بتوسيع قاعدة المستخدمين وتفعيل دور التكنولوجيا في دعم الشمول المالي على نطاق أوسع.

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في تونس

يعد الشمول المالي في تونس من التحديات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يزال جزء كبير من السكان خارج المنظومة المالية الرسمية. ورغم الجهود المبذولة لتحسين النفاذ إلى الخدمات المصرفية، لا تزال مؤشرات استخدام الحسابات والخدمات المالية منخفضة نسبيًا. ويعكس هذا الواقع الحاجة إلى إصلاحات أعمق لتعزيز الإدماج المالي لكافة فئات المجتمع.

الجدول رقم 09: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة في تونس

السنة	ذكور	إيناث	المجموع
2011	41	26	32.2
2014	34	21	27.4
2017	46	28	37

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **"واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة: الجزائر– تونس– المغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 752.

يعكس الجدول رقم (09) تطور نسبة ملكية الحسابات المصرفية لدى المؤسسات المالية في تونس خلال ثلاث سنوات مرجعية (2011، 2014، 2017)، موزعة حسب الجنس، ويُعد هذا المؤشر من أبرز المقاييس المعتمدة لتقدير مدى التقدم في تحقيق الشمول المالي. وتُظهر البيانات أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا ماليًا قد تطورت تدريجيًا، حيث ارتفعت من 32.2% في سنة 2011 إلى 37% في سنة 2017، مع تسجيل تراجع طفيف إلى 27.4% سنة 2014، وهو ما يشير إلى وجود تقلبات مرتبطة بظروف اقتصادية أو اجتماعية أثّرت في سلوك الأفراد تجاه التعاملات المصرفية. وبالنظر إلى الفجوة بين الجنسين، نلاحظ أن نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات مصرفية كانت دائمًا أعلى بكثير من نظيرتها لدى الإناث، حيث بلغت 41% مقابل 26% في 2011، و34% مقابل 21% في 2014، لتصل إلى 46% مقابل 28% في سنة 2017. وهذه المعطيات تسلط الضوء على الهوة الجندرية في النفاذ إلى الخدمات المالية، والتي تعكس تباينًا واضحًا في الاستفادة من المنتجات المصرفية بين الرجال والنساء.

إن هذا التفاوت يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل، من بينها الفوارق في الوضعية المهنية، والدخل، والمستوى التعليمي، إضافة إلى القيود الثقافية والاجتماعية التي قد تحد من ولوج النساء إلى القطاع المالي الرسمي، خاصة في المناطق الريفية. كما أن تراجع نسبة ملكية الحسابات في سنة 2014 قد يرتبط بمرحلة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي عرفتها تونس بعد الثورة، مما أثّر على ثقة المواطنين في المؤسسات المالية، ودفع العديد منهم إلى العزوف عن التعامل المصرفي. ومع ذلك، يُلاحظ في سنة 2017 انتعاش

نسبي في المؤشر العام، وهو ما قد يدل على تحسن طفيف في الإقبال على الخدمات المصرفية بفضل الجهود التي بذلتها الدولة والمصارف في سبيل التوعية بأهمية الإدماج المالي وتبسيط شروط فتح الحسابات.

لكن بالرغم من هذا التحسن، فإن نسبة 37% تبقى منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، مما يعكس استمرار وجود تحديات كبيرة أمام تحقيق شمول مالي حقيقي وفعّال. ويتطلب الأمر العمل على تقليص الفجوة بين الجنسين، وتحسين تغطية المصارف في المناطق المهمشة، وتوفير منتجات مالية مرنة تلائم احتياجات الفئات الضعيفة. كما أن اعتماد التكنولوجيا المالية قد يشكل حلًا بديلًا لتعزيز النفاذ إلى الحسابات المصرفية، خصوصًا من خلال الخدمات الرقمية التي تقلل من التكاليف وتُيسر الإجراءات، وبالتالي تمثل رافعة قوية لتوسيع قاعدة حاملي الحسابات المصرفية في تونس.

المبحث الثالث: مقارنة حول دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وتونس

في ظل التحولات الرقمية المتسارعة التي يشهدها العالم، برزت التكنولوجيا المالية كأداة محورية لتعزيز الشمول المالي، خاصة في الاقتصادات الناشئة. وتعد كل من الجزائر وتونس من الدول التي بدأت تتبنى هذا التوجه بهدف تقليص الفجوة المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة تقليدياً. ويأتي هذا المبحث لتقديم دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والتونسية في مجال توظيف التكنولوجيا المالية لخدمة أهداف الشمول المالي، من خلال تحليل جوانب البنية التحتية، الاستخدام، السياسات التنظيمية، وأثر ذلك على الفئات الهشة والمهمشة.

المطلب الأول: تطبيق التكنولوجيا المالية في كل من الجزائر وتونس

يشهد تطبيق التكنولوجيا المالية تفاوتاً ملحوظاً بين الجزائر وتونس، نتيجة لاختلاف البنية التحتية الرقمية والإرادة السياسية ومستوى الجاهزية المؤسساتية. وقد ساهمت هذه العوامل في تحديد وتيرة تطور الخدمات المالية الرقمية في كل من البلدين.

الشكل رقم 09: نسبة البالغين المستخدمين للأنترنت والهاتف المحمول للولوج إلى حساب مصرفي سنة 2017

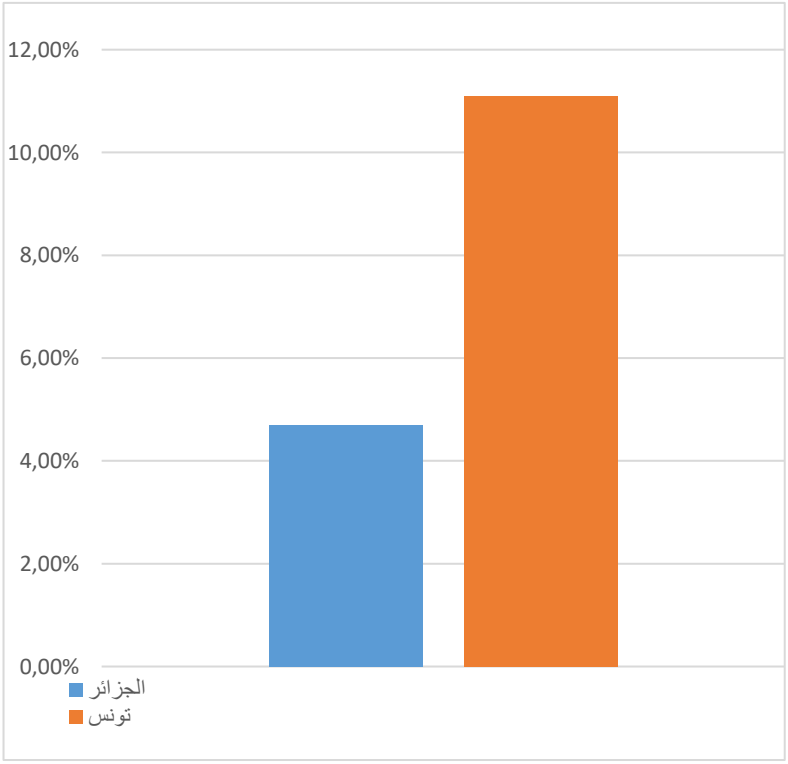

المصدر: زهرة سيد اعمر، دحمان بن الفتاح،**"التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**، مجلة التكامل الاقتصادي،الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2020، ص 14.

يُظهر الشكل البياني تفاوتاً واضحاً بين الجزائر وتونس في نسبة البالغين (فوق 15 سنة) الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساباتهم المصرفية خلال سنة 2017. فقد بلغت هذه النسبة في تونس حوالي 11%، بينما لم تتجاوز في الجزائر 4.5%. هذا الفارق يعكس مستوى التقدم الذي أحرزته تونس في مجال التكنولوجيا المالية واعتماد الوسائل الرقمية ضمن القطاع المصرفي، ويؤكد وجود وعي أكبر لدى الأفراد هناك بأهمية الخدمات المصرفية الإلكترونية. في المقابل، تُظهر النسبة المنخفضة في الجزائر ضعفاً في انتشار استخدام هذه الوسائل، الأمر الذي قد يرجع إلى عدة عوامل، من بينها محدودية الابتكار الرقمي في القطاع المالي، ونقص الوعي والثقة لدى المستخدمين، بالإضافة إلى غياب الحوافز

التشريعية الكافية. وتبعاً لذلك، يمكن القول إن تونس كانت في موقع متقدّم على الجزائر فيما يخص جاهزية الأفراد والبنية الرقمية الداعمة للشمول المالي في تلك المرحلة.

الشكل رقم10: نسبة البالغين المستخدمين لأدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية

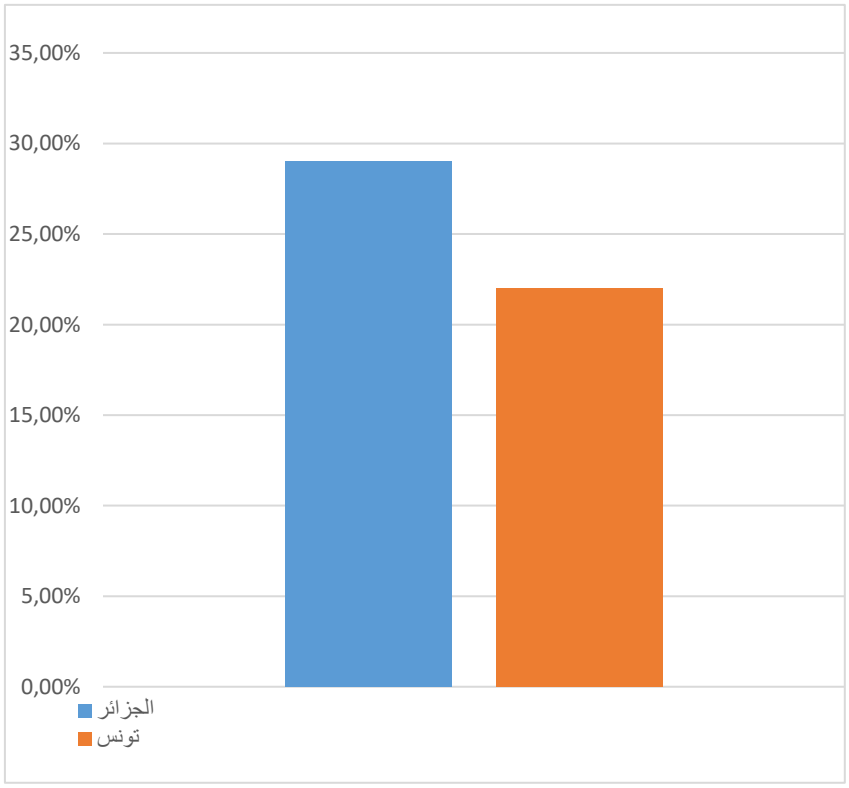

المصدر: الوليد طلحة، صبري الفران،"**الشمول المالي الرقمي**"، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد 17، ديسمبر2020، ص 6.

يعكس الشكل رقم 10 نسبة البالغين المستخدمين لأدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية في كل من الجزائر وتونس، حيث تُظهر البيانات تفوق الجزائر على تونس في هذا المجال، إذ تبلغ النسبة في الجزائر حوالي 29% مقابل 22% فقط في تونس. يشير هذا الفرق إلى انتشار أوسع لاستخدام أدوات الدفع الإلكتروني في الحياة اليومية بالجزائر، وهو ما يرتبط بشكل أساسي بتوسع خدمات "بريد الجزائر" واعتماد فئات واسعة من السكان على بطاقة "الذهبية" في تسديد الفواتير وشراء السلع وسحب الأموال. أما في تونس، فرغم توفر عدد من الحلول الرقمية المبتكرة كالمحافظ الإلكترونية والتطبيقات الحكومية مثل e-Dinar وe-Houwiya، إلا أن استخدامها العملي لا يزال محدوداً بسبب عوامل تتعلق

بالثقة الرقمية، ضعف التغطية في المناطق الريفية، أو نقص التوعية. وبذلك، يبرز هذا الشكل أن وفرة الوسائل الرقمية وحدها لا تكفي، بل يجب أن يصاحبها استخدام فعلي وشامل لتكون أداة فعالة في تعزيز الشمول المالي الرقمي.

الشكل رقم 11: نسبة البالغين المشمولين ماليا والمستخدمين لأدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية

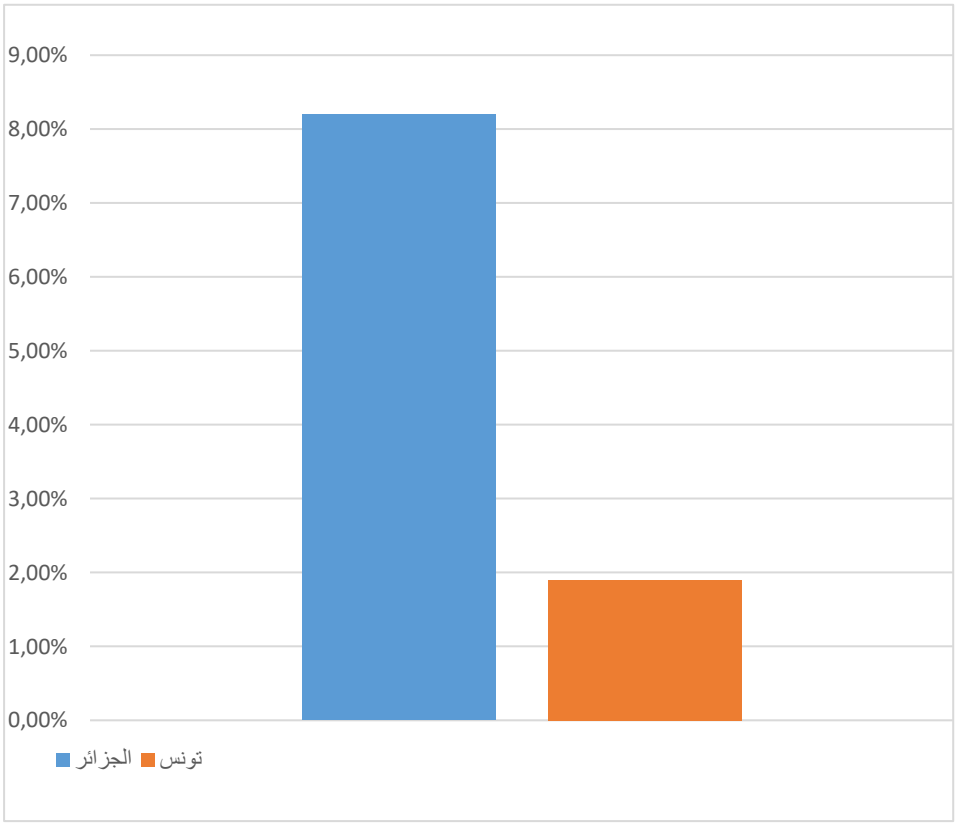

المصدر: صونيا جواني، عديلة مريمت، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص 286.

يعكس الشكل رقم 11 تبايناً كبيراً بين الجزائر وتونس في نسبة البالغين المشمولين مالياً والذين يستخدمون أدوات الدفع الإلكتروني في معاملاتهم اليومية، حيث تسجّل الجزائر نسبة 8.2%، في حين لا تتجاوز النسبة في تونس 1.9%. هذا الفارق يعكس واقعاً ملفتاً، إذ تُظهر الجزائر تقدماً نسبياً في دمج الأفراد الذين يمتلكون حسابات مالية ضمن النظام الرقمي، وهو ما يدل على فاعلية السياسات المرتبطة

بالخدمات البريدية خاصة من خلال بطاقة "الذهبية" التي مكّنت عدداً كبيراً من المواطنين من استخدام وسائل دفع إلكتروني بسيطة وفعّالة. في المقابل، ورغم الجهود التونسية في تطوير البنية الرقمية وإطلاق خدمات دفع ذكية مثل e-Dinar، إلا أن الاستخدام الفعلي لأدوات الدفع من طرف الفئات المشمولة مالياً لا يزال ضعيفاً. يمكن تفسير هذا الضعف بغياب ثقة كافية لدى المستخدمين أو بعدم جاهزية بعض القطاعات التجارية لاعتماد هذه الوسائل. وعليه، يبرز الشكل رقم 04 أهمية الانتقال من مجرد الشمول المالي التقليدي إلى التمكين الرقمي الحقيقي، مع ضرورة الموازنة بين التوسع في البنية التحتية الرقمية وتعزيز استخدامها الفعلي في الحياة اليومية.

الشكل رقم 12: المراكز الأربعة للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية

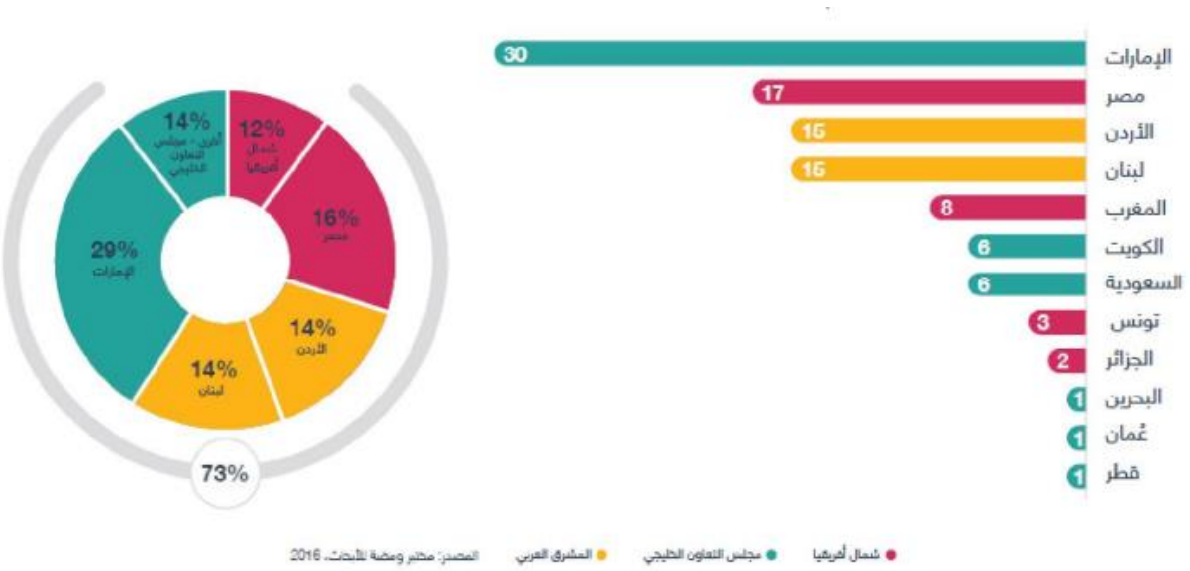

المصدر: تقرير حول التكنولوجيا المالية، **"التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"**، بالتعاون بين ومضة، بيفورت، ص 14، تاريخ الاطلاع: 28-05-2025، متاح على الموقع الإلكتروني: https://2u.pw/TgZEy

يعرض الشكل رقم 12 مقارنة بين عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في أربع دول، وهي تونس، الجزائر، المغرب، ومصر. ويُظهر الشكل أن تونس تتصدر قائمة دول شمال إفريقيا في

هذا التفاوت يعكس تقدم تونس في دعم بيئة ريادة الأعمال التكنولوجية، خاصة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث استفادت من منظومة قانونية مرنة نسبيًا، إلى جانب توفر حاضنات ومسرّعات أعمال نشطة، ودعم واضح من القطاعين العام والخاص للمشاريع الرقمية. كما ساعد الانفتاح المبكر لتونس على الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية في تعزيز هذا القطاع.

في المقابل، تُظهر الجزائر تأخرًا نسبيًا في هذا المجال، إمما يدل على بيئة لا تزال في طور التكوين. يعود ذلك إلى عوامل متعددة، منها: تعقيد الإجراءات الإدارية، محدودية الوصول إلى التمويل، والنقص النسبي في التشريعات الداعمة للابتكار المالي. ومع ذلك، بدأت الجزائر مؤخرًا في اتخاذ خطوات إصلاحية واعدة، مثل توسيع نطاق الدفع الإلكتروني، وإدماج التمويل الإسلامي، مما قد يمهد الطريق لزيادة عدد الشركات الناشئة في المستقبل.

وبالتالي، فإن المقارنة بين تونس والجزائر تُبرز فجوة واضحة في تطور التكنولوجيا المالية، غير أن الجزائر تمتلك فرصًا كبيرة لتقليص هذا الفارق في حال استمرار الإصلاحات وتفعيل منظومة دعم الابتكار.

المطلب الثاني: المقارنة بين واقع الشمول المالي في الجزائر وتونس

يشكل الشمول المالي عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن واقع تطبيقه يختلف بين الجزائر وتونس. ويهدف هذا المطلب إلى مقارنة مستويات التقدم والتحديات في كلا البلدين وفق معطيات ميدانية.

الشكل رقم 13: الشمول المالي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا

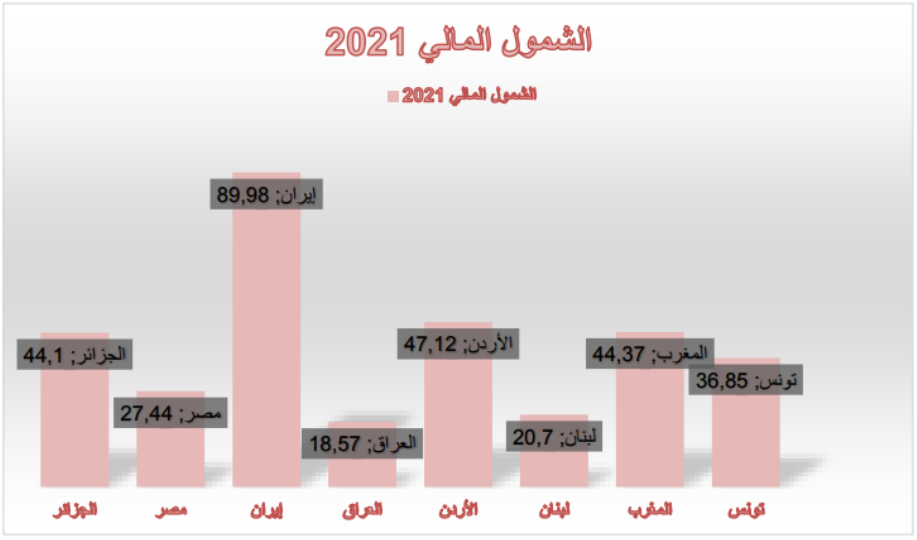

المصدر: RAD Data Analytics and Visualization ،ITSES،2021.

يعكس الشكل رقم 13 مستوى الشمول المالي في الجزائر وبعض دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط لسنة 2021، ويُلاحظ أن الجزائر سجلت نسبة شمول مالي بلغت **44.1%**، متفوقة بذلك على تونس التي لم تتجاوز نسبة الشمول فيها **36.85**%، هذا الفارق يشير إلى أن الجزائر أحرزت تقدمًا في تعميم الخدمات المالية على شريحة أوسع من السكان، رغم أنها لا تزال متأخرة عن تونس في عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. ويعكس هذا التناقض نوعًا من المفارقة، حيث تُظهر تونس حيوية أكبر في بيئة ريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي، بينما تبرز الجزائر بنتائج أفضل في الشمول المالي الفعلي. ويُمكن تفسير هذا التفاوت بكون الجزائر قامت خلال السنوات الأخيرة بإجراءات عملية لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، من خلال توسيع الدفع الإلكتروني، إدماج التمويل الإسلامي، وزيادة عدد الحسابات المصرفية، في حين أن تونس، رغم تطورها الرقمي، لا تزال تواجه تحديات في تحويل الابتكار إلى شمول مالي فعلي يعمّ مختلف الفئات الاجتماعية. وبالتالي، يظهر من التحليل أن الجزائر نجحت في رفع نسبة الشمول المالي بشكل ملموس، بينما تحتاج تونس إلى مزيد من الجهود لتحويل تقدمها التكنولوجي إلى نتائج اجتماعية ومالية ملموسة.

الجدول رقم 10: ملكية الحسابات في المؤسسات المالية من البالغين فوق 15 سنة في الجزائر وتونس

	المجموع		
السنة	**2011**	**2014**	**2017**
الجزائر	39.7	57	49
تونس	/	30	40

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، "**واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة: الجزائر– تونس– المغرب**"، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 753.

يعكس الجدول رقم 10 تطور ملكية الحسابات في المؤسسات المالية لدى البالغين فوق 15 سنة في كل من الجزائر وتونس خلال السنوات 2011، 2014، و2017، ويُعد مؤشرًا مهمًا لقياس مدى تقدم الشمول المالي في البلدين.

بالنسبة للجزائر، سجّل المؤشر ارتفاعًا ملحوظًا من 39.7% سنة 2011 إلى 57% سنة 2014، وهو ما يعكس جهودًا قوية خلال تلك الفترة في تعزيز فتح الحسابات المصرفية ونشر الثقافة المالية. إلا أن هذه النسبة شهدت تراجعًا في سنة 2017 لتصل إلى **49%**، مما يشير إلى تباطؤ في وتيرة الإصلاحات أو تحديات في الحفاظ على نفس مستوى التوسع.

أما تونس، ورغم غياب المعطيات لسنة 2011، فإن النسبة كانت 30%سنة 2014، لترتفع إلى40% سنة 2017، وهو تطور إيجابي، لكنه يبقى أقل من نظيره في الجزائر خلال نفس الفترة.

من خلال ما تقدم، يتبين أن الجزائر كانت دائمًا في موقع متقدم من حيث نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية، متجاوزة تونس بفارق واضح خاصة في سنة 2014 (57% مقابل 30%). غير أن تونس شهدت تحسنًا مستمرًا، بينما سجّلت الجزائر تراجعًا بعد الذروة المسجلة في 2014. ويعكس ذلك أن الجزائر بدأت من قاعدة أعلى وسجلت أداءً قويًا في فترة قصيرة، لكنها واجهت صعوبات في الاستمرارية، في حين أن تونس تسير بوتيرة أبطأ لكنها مستقرة في التقدم.

بالتالي، يُظهر هذا الجدول أن الجزائر تفوقت كميًا في ملكية الحسابات المالية، لكن تونس تتميّز بتطور تصاعدي، ما يشير إلى اختلاف في ديناميكية الشمول المالي بين البلدين: الجزائر بنتائج ملموسة لكنها متذبذبة، وتونس بتحسن تدريجي ومستقر.

الجدول رقم 11: نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر وتونس

	المجموع		
السنة	**2011**	**2014**	**2017**
الجزائر	4.3	13.8	11.4
تونس	12.2	10.3	18.3

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **"واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة: الجزائر– تونس– المغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 754.

يعرض الجدول رقم 11تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في كل من الجزائر وتونس خلال السنوات 2011، 2014، و2017، ويُعد هذا المؤشر أحد أبرز جوانب الشمول المالي الذي يعكس مدى ثقة الأفراد بالمؤسسات المالية وقدرتهم على استخدام الخدمات المصرفية لأغراض تتجاوز مجرد امتلاك الحسابات.

بالنسبة للجزائر، نلاحظ تطورًا أوليًا ملحوظًا، حيث ارتفعت نسبة الادخار من 4.3% سنة 2011 إلى 13.8% سنة 2014، مما يعكس تحسنًا في استخدام المؤسسات المالية كوسيلة لتخزين الأموال. إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى 11.4% سنة 2017، ما يدل على تراجع في سلوك الادخار الرسمي، ربما نتيجة لعوامل اقتصادية أو ضعف الثقة بالمؤسسات المالية أو نقص الحوافز الادخارية.

أما تونس، فتُظهر أداءً مختلفًا. ففي سنة 2011، كانت نسبة الادخار مرتفعة نسبيًا وبلغت 12.2%، ثم انخفضت بشكل طفيف إلى 10.3% سنة 2014، لكنها قفزت بقوة إلى 18.3% سنة 2017، لتتجاوز بذلك الجزائر بفارق واضح.

من خلال المقارنة، يتضح أن الجزائر رغم تقدمها في نسب امتلاك الحسابات المصرفية، إلا أنها تسجل نسب ادخار أقل مقارنة بتونس .ففي سنة 2017، ورغم أن 49% من البالغين في الجزائر يمتلكون حسابات، فإن 11.4% فقط منهم يستخدمونها لأغراض ادخارية، مقابل 18.3% في تونس، حيث نسبة امتلاك الحسابات كانت 40% فقط.

هذا التفاوت يُبرز أن الشمول المالي في الجزائر لا يُترجم بالضرورة إلى استخدام فعلي وفعّال للخدمات المالية، خاصة فيما يتعلق بالادخار. أما في تونس، فرغم قاعدة أصغر من حيث عدد الحسابات، إلا أن الاستخدام العملي للخدمات المالية – وعلى رأسها الادخار – يبدو أكثر ديناميكية وفعالية.

وبالتالي، يعكس الجدول أن الجزائر تتفوق كمًّا في الشمول المالي، بينما تونس تتفوق نوعًا في جودة وفعالية استخدام الخدمات المالية الرسمية، وخاصة فيما يتعلق بالادخار.

الجدول رقم 12: نسبة الاقتراض في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر وتونس

	المجموع		
السنة	**2011**	**2014**	**2017**
الجزائر	1.5	2.2	5
تونس	3.2	8	11.7

المصدر: آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **"واقع الشمول المالي في المغرب العربي– دراسة مقارنة: الجزائر– تونس– المغرب"**، مجلة دراسات وأبحاث، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018، ص 755.

يعرض الجدول رقم 12 تطور نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة في الجزائر وتونس خلال السنوات 2011، 2014، و2017، ويُعد هذا المؤشر مكمّلاً لمؤشرات الشمول المالي لأنه يعكس مدى استفادة الأفراد من الخدمات التمويلية الرسمية، وهو جانب مهم لتفعيل الشمول المالي الإنتاجي.

بالنسبة للجزائر، كانت نسبة الاقتراض منخفضة جدًا في سنة 2011 (1.5%)، وارتفعت بشكل طفيف إلى 2.2%في سنة 2014، ثم شهدت تحسنًا ملحوظًا لتصل إلى 5%في سنة 2017. ورغم هذا

التحسن، تبقى النسبة عمومًا ضعيفة مقارنة بالمستويات الإقليمية والدولية، ما يشير إلى استمرار ضعف ولوج الأفراد إلى التمويل المصرفي، سواء بسبب تعقيد الإجراءات أو ضعف الثقافة المالية أو محدودية المنتجات التمويلية الموجهة للأفراد.

أما تونس، فتُظهر تطورًا أكثر وضوحًا واستقرارًا في هذا الجانب. فقد بدأت بنسبة 3.2%سنة 2011، ثم ارتفعت إلى 8%سنة 2014، لتصل إلى 11.7%سنة 2017، أي أكثر من ضعف النسبة المسجلة في الجزائر خلال نفس السنة.

تُظهر هذه البيانات أن تونس تتفوق بوضوح على الجزائر فيما يتعلق بالاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية، وهو ما يدل على وجود بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر انفتاحًا، إلى جانب ثقافة مالية أكثر تطورًا تدفع الأفراد لاستخدام التمويل الرسمي كوسيلة لدعم حاجاتهم أو مشاريعهم. كما يمكن أن يُعزى هذا التفوق إلى تنوع المنتجات المالية في السوق التونسية، بالإضافة إلى انتشار أكبر لمؤسسات التمويل الأصغر. في المقابل، تبقى الجزائر متأخرة من حيث نسبة الأفراد الذين يلجؤون إلى القروض الرسمية، رغم تحسنها في سنة 2017. وهذا يدل على أن الشمول المالي في الجزائر لا يزال يركّز أكثر على جانب امتلاك الحسابات، دون أن يترافق ذلك مع استفادة فعلية من باقي الخدمات المالية، وعلى رأسها التمويل.

وعليه، يُبرز الجدول أن تونس تتفوق على الجزائر في جانب الشمول المالي المرتبط بالتمويل والإقراض، وهو ما يعكس شمولاً ماليًا أكثر فعالية في دعم النشاط الاقتصادي والاندماج المالي الحقيقي.

المطلب الثالث: المقارنة في مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الجزائر وتونس

يمكن المقارنة بين الجزائر وتونس فيما يتعلق بمساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول بين الجزائر وتونس منم خلال عدة نقاط نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 13: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الجزائر وتونس

أوجه المقارنة	الجزائر	تونس	التقييم
البنية التحتية والقنوات الرقمية	رغم التوسّع في بنية الخدمات عبر البريد ومكاتب الهاتف والإنترنت، إلا أن انتشار شركات FinTech لا يزال محدودًا (حوالي شركتين عام 2017) مقارنة بالمنطقة	شهدت إطلاق محافظ رقمية مرتبطة بالهوية الإلكترونية عبر وزارة الخدمات الرقمية في 2023، مع تحوّل نحو الدفع الإلكتروني عبر المحمول وتطبيقات **e-Houwiya / e-Barid** وغيرها	لدى تونس نمط أكثر تطوّرًا من حيث القنوات الرقمية الحكومية، بينما الجزائر تمتلك بنية فيزيائية قوية (بريد وشبكة).
الاستخدام والمعاملات	في 2022، نحو 9% من البالغين يستخدمون الهاتف/الإنترنت للوصول إلى حساباتهم، بينما الإيراد الرقمي محدود	أطلقت الحكومة محافظ إلكترونية (e-wallet) منذ 2023، مما دفع تدريجيًا نحو زيادة المعاملات الإلكترونية عبر قنوات رسمية.	تونس تسجّل مؤشرات استخدام أفضل، مدفوعة بإصلاحات تشريعية وجهود حكومية نوعية، في حين تتخلف الجزائر رغم البنية الكبيرة.
الثقافة الرقمية والثقة لدى المستخدمين	نوصي بتعميم الثقافة المالية، وتعزيز الثقة نظراً لخوف من الاحتيال رغم وجود	تشجع على الثقة الرقمية عبر الهوية الإلكترونية والأشكال الحكومية الآمنة (e-	تونس تملك إطارًا تقنيًا وشرعيًا أقوى لبناء الثقة بالمقارنة مع الجزائر، التي تعاني من تخوّف أكبر بين المستخدمين.

	تشريعات منذ 2018 لدعم الشمول الرقمي	(bawaba، لكنّ الثقة المجتمعية لا تزال تحتاج دعمًا أكبر.	
	لا توجد بيانات مباشرة مقارنة بالفجوة الجندرية، لكنها تأخّر في الشمول المالي مما يؤثر بصورة خاصة على النساء	بدأت مؤسسات رقمية تستهدف الفئات المهمشة مثل النساء وسكان الريف، وتم إطلاق مبادرات لتعزيز الوصول، محافظ متنقلة عبر البريد	تظهر تونس بلبنة أولى لفئة المهمشين والفجوة الجندرية، بينما الجزائر ما زالت في مستويات أولية من حيث التوجّه الرقمي الاجتماعي.
الدعم التنظيمي والسياسات الحكومية	أصدر المصرف المركزي توجيهات منذ 2018، وتبنّت تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية وتشجيع المصارف على إدماج FinTech	اعتمدت تشريعات جديدة منذ 2022–2023 لإنشاء الهوية الرقمية، والمحافظ الإلكترونية (e–Wallet، ونافورة الدفع الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز الأمن السيبراني.	تونس تتفوّق من حيث التحديث التنظيمي والرقمي الشامل على مستوى الهوية والخدمات الحكومية، بينما الجزائر تتبنى خطى متأخرة تنظيمية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات السابقة وبالإعتماد على المرجع: بومدين بوغرارة، ناصر صلاح الدين غربي،" **أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي: دراسة عينة من دول المينا (الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن، الكويت، لبنان،**

المغرب، عمان، قطر، تونس، تركيا)، مجلة Les Cahiers du MECAS، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2024.

بناءً على الجدول المقارن بين الجزائر وتونس حول تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، يُظهر التحليل:

– حققت تونس قد حققت تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا المالية، مقارنة بالجزائر، في مختلف الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية، الاستخدام، الثقافة الرقمية، الفئات المهمشة، والدعم التنظيمي. ففيما يخص البنية التحتية والقنوات الرقمية، ورغم امتلاك الجزائر لشبكة خدمات تقليدية واسعة مثل البريد ومكاتب الهاتف، فإن محدودية انتشار شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) يقيّد عملية التحول الرقمي. أما تونس، فقد حققت قفزة نوعية من خلال ربط المحافظ الرقمية بالهوية الإلكترونية وإطلاق تطبيقات رسمية تدعم الدفع الإلكتروني، مما يجعلها في موقع متقدم على صعيد الابتكار الرقمي الحكومي.

– من حيث الاستخدام والمعاملات المالية الرقمية، نجد أن النسبة المحدودة لمستخدمي الهاتف والإنترنت في الجزائر (9% فقط في 2022) تعكس بطء التبني الشعبي للخدمات المالية الرقمية، على عكس تونس التي شجعت على الاستخدام عبر مبادرات حكومية رسمية، مثلe-Wallet ، مما ساعد على توسيع قاعدة المتعاملين رقمياً.

– أما فيما يتعلق بالثقافة الرقمية والثقة لدى المستخدمين، فتعاني الجزائر من ضعف الوعي المالي وتخوف المواطنين من الاحتيال الرقمي، رغم وجود تشريعات منذ 2018. في المقابل، تبنّت تونس سياسة متكاملة لتعزيز الثقة، مستفيدة من بنية شرعية وتكنولوجية أقوى، حتى وإن ظلت هناك تحديات في تغيير التصورات المجتمعية.

– وفيما يخص الفجوة الجندرية والشمول الاجتماعي، فإن غياب البيانات الدقيقة في الجزائر يعكس ضعف التوجه المؤسسي نحو الفئات المهمشة، بينما بدأت تونس تستهدف فعلياً هذه الفئات، خصوصاً النساء وسكان الريف، من خلال مبادرات مثل المحافظ المتنقلة والخدمات البريدية الرقمية.

– أخيراً، على مستوى الدعم التنظيمي والسياسات الحكومية، تبدو تونس أكثر فاعلية من خلال حزمة تشريعات متكاملة أُطلقت بين 2022 و2023، شملت إنشاء الهوية الرقمية وتعزيز الأمن

السيبراني. في المقابل، ما تزال الجزائر تتحرك ببطء رغم إصدار بعض التعليمات منذ 2018، دون تطوير شامل على مستوى الهياكل الرقمية أو الخدمات الذكية.

تعكس التجربة التونسية تقدماً أكثر ديناميكية في مجال التكنولوجيا المالية، بفضل مبادرات حكومية واضحة وإطار تنظيمي متجدد، مما يجعلها نموذجاً يمكن أن تحتذي به الجزائر التي تحتاج إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الرقمية وتعزيز ثقة الأفراد بالممارسات المالية الجديدة.

خلاصة:

يبرز الفصل الثالث من هذه الدراسة الدور المتزايد الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس. أظهرت البيانات أن تونس تتفوق على الجزائر من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يدل على بيئة ريادة أعمال أكثر حيوية. في المقابل، سجلت الجزائر نسبًا أعلى في الشمول المالي العام، خصوصًا من حيث امتلاك الحسابات المصرفية. ومع ذلك، تبين أن تونس تتفوق نوعيًا في مؤشرات الادخار والاقتراض من المؤسسات المالية، ما يعكس استخدامًا أكثر فعالية للخدمات المالية. كما كشفت الدراسة عن فجوة بين الابتكار التكنولوجي ومستوى الشمول الفعلي في كلا البلدين. ورغم محدودية الفينتك في الجزائر، إلا أنها أحرزت تقدمًا في تعميم الخدمات المالية.

الخاتمة

شهدت العقود الأخيرة تحولات رقمية عميقة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكان للقطاع المالي نصيب كبير من هذه التحولات من خلال ظهور ما يُعرف بالتكنولوجيا المالية .(Fintech) وقد شكلت هذه الأخيرة أداة فعّالة في توسيع دائرة الشمول المالي، خاصة في الدول التي تعاني من ضعف التغطية البنكية التقليدية، على غرار الجزائر وتونس. سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، من خلال تحليل تجارب كل من الجزائر وتونس، ورصد الفجوات والتحديات التي تعترض مسار التحول الرقمي في القطاع المالي. وقد تم الاعتماد على منهج مقارن وتحليلي، انطلاقًا من المؤشرات الرسمية والبيانات المالية والمصرفية، مع مراعاة البُعد القانوني والتنظيمي الذي يؤطر هذا التحول. وتوصلت الدراسة إلى أن تونس قطعت أشواطًا معتبرة في تطوير الخدمات المالية الرقمية مقارنة بالجزائر، مستفيدة من إرادة سياسية واضحة وبيئة تشريعية مرنة. في المقابل، لا تزال الجزائر في مرحلة التأسيس، رغم بعض المؤشرات الإيجابية التي تبشر بتحول قادم. ويُظهر هذا الواقع أن التكنولوجيا المالية قادرة على المساهمة في كسر الحواجز الجغرافية والاجتماعية إذا تم توجيهها ضمن إطار تشريعي وتنظيمي داعم، مع تعزيز البنية التحتية الرقمية والثقة في المعاملات الإلكترونية.

ثانيا: اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى :أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تبيّن أن الابتكار والسرعة التي توفرها التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل واضح في جذب المستثمرين والمؤسسات المالية نحو هذا القطاع، وذلك تلبية لحاجة السوق المتزايدة إلى حلول رقمية مرنة وفعّالة.

الفرضية الثانية :تأكدت هذه الفرضية من خلال المقارنة بين التجربتين، حيث ظهر أن مرونة السياسات والتشريعات في تونس ساعدت بشكل كبير في إدماج فئات متعددة ضمن النظام المالي الرسمي، في حين تُعد هذه النقطة أحد أوجه القصور في التجربة الجزائرية.

الفرضية الثالثة :أظهرت المؤشرات أن الخدمات المالية الرقمية، خاصة تلك المرتبطة بالهاتف المحمول والدفع الإلكتروني، ساعدت فعلاً في تقليص الفجوة بين المدن والمناطق الريفية، مما يدعم الفرضية القائلة بأن التكنولوجيا المالية تساهم في تقليص الفوارق الجغرافية والاجتماعية.

الفرضية الرابعة :ثبتت صحة هذه الفرضية، حيث كشفت الدراسة عن تأخر الجزائر النسبي مقارنة بتونس في مجال تطوير التكنولوجيا المالية، رغم تسجيل بعض التحسينات في السنوات الأخيرة من خلال إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني، وتنظيم بيئة الدفع عبر الهاتف النقال.

ثالثا: نتائج الدراسة

- تلعب التكنولوجيا المالية دورًا محوريًا في توسيع الشمول المالي خاصة في الدول النامية.
- بيئة التشريع والتنظيم تُعد عاملاً حاسمًا في مدى نجاح تبني التكنولوجيا المالية.
- تونس تمكنت من تحقيق تقدم معتبر بفضل رؤية واضحة وإصلاحات في المجال الرقمي والمالي.
- الجزائر لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية الرقمية، وضعف الثقافة المالية، وتردد المؤسسات المالية في التكيّف مع التكنولوجيا الحديثة.
- هناك فرص واعدة أمام الجزائر لتقليص الفجوة الرقمية والمالية إذا تم العمل على تنسيق السياسات وتبني استراتيجية وطنية للشمول المالي الرقمي.

رابعا: توصيات

- ضرورة تبني استراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي الرقمي في الجزائر، تتماشى مع متطلبات العصر.
- تحسين البيئة التشريعية وتنظيم قطاع التكنولوجيا المالية بما يضمن الابتكار من دون الإضرار بالاستقرار المالي.
- تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية خاصة في المناطق النائية والريفية.
- تعزيز الثقافة المالية الرقمية لدى المواطنين من خلال برامج توعوية وتكوينية.
- دعم التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير منصات مالية رقمية موثوقة وشاملة.
- الاستفادة من التجربة التونسية في بعض الجوانب، خاصة على مستوى الدفع عبر الهاتف النقال وإشراك الفئات غير البنكية.
- تشجيع الابتكار المالي المحلي من خلال حاضنات ومسرّعات أعمال متخصصة في التكنولوجيا المالية.

قائمة المراجع

أولا: الرسائل الجامعية

1. حجريوة إلهام ، **"دور التكنولوجيا المالية في تطوير الأداء المصرفي– دراسة حالة–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2023-2024.

2. حسيني ماريا، جريدي صورية، **"تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار القطاع المصرفي– دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010–2023 "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2023/2022.

3. خثير شيماء، مسعودي بثينة عايدة، **"دور التكنولوجيا المالية في القطاع التجاري في الجزائر– دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت بلحاج بوشعيب، عين تيموشنت، الجزائر، 2023/2022

4. طرفاوي شيخ، رابة أمينة،" **دور الشمول المالي في تحسين الخدمة البنكية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020 /2021.

5. عجور بدر، حنين محمد، **"دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة"**، رسالة الماجيستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2017.

6. كردوسي مروة، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية–"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023-2024.

7. مالوسي إكرام، مسعي سنه،" **الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر، 2021.

8. محمدي ميمونة، فاطمية الزهراء رومان، "**دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2010–2019**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020.

9. محمود ماجد، أبودية محمد، "**دور الإنتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الإقتصادي الفلسطيني**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة غزة، فلسطين، 2016.

10. مداح زكرياء، لعبوري لهواري، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (2011– 2024)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عين تيموشنت، الجزائر، 2024/2023.

ثانيا: المجلات:

1. الأحسن مفيدة وآخرون، " **واقع الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2013.

2. اعمر زهرة سيد، بن الفتاح دحمان،"**التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي– دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**"، مجلة التكامل الاقتصادي،الجزائر، المجلد 8، العدد 1، 2020.

3. بالعبيدي عايدة عبير ، مشرواي حدة،" **تبني تقنيات التكنولوجيا المالية في مجال التقنية كآلية لرقمنة الشمول المالي – دراسة تجارب بعض الدول العربية–**"، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، المجلد 17، العدد 1، جوان 2023.

4. بن عامرعبد الكريم، بن طواف كوثر، "**واقع سياسة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي مع التركيز على حالة الجزائر**"، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، جانفي 2023.

5. بن قيدة مروان، بن يحي نسيمة، "**الخدمات المالية الرقمية وإدارة مشاكل الأوبئة العالمية**"، مخبر التنمية المحلية المستدامة، الجزائر، 2021.

6. بهاوري نبيل، "**الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه**"، المجلة الاقتصادية الجديد، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2019.

7. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، "**شركات التكنولوجيا المالية الناشئة كبديل لدعم الشمول المالي المستدام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 03، 2020.

8. بوسليماني صليحة، بريش فايزة، "**واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر**"، مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، مارس 2023.

9. بوطالب عزيز، سفاري أسماء، "**التكنولوجيا المالية كركيزة لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية**"، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، الجزائر، المجلد 8، العدد 01، جوان 2023.

10. جاسم أرشد عبد الأمير، "**الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية – دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي**"، مجلة كلية العلوم الإسلامية الجامعة، العراق، العدد 49 ،1997.

11. جواني صونية، مريمت عديلة، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، الجزائر، المجلد 04، العدد 02، 2021.

12. حسان عادل، "**التكنولوجيا المالية ومستقبل الشمول المالي**"، دائرة الرقابة والتفتيش، سلطة النقد، المرساة المصرفية، العدد 23، سبتمبر 2019.

13. حمدوش وفاء وآخرون، "**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي الجزائري: الدوافع والتحديات**"، مجلة الاقتصاد الجديد، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، أكتوبر 2021.

14. حمزة هشام،" **التكنولوجيا المالية (مفهوم، تطور، مخاطر)**"، مجلة المصرفيون لمتابعة مستجدات القطاع المصرفي ورصد آراء القائمين على الصناعة المصرفية المصرية، 2022/10/23، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/04/14 عن الموقع: https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/

15. خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، " **واقع الشمول المالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 7، العدد 1، الجزائر، 2023.

16. زايخ محمد أمين، يونسي محمد، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي"**، مجلة دفاتر البحوث العلمية، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2022.

17. سعدان آسيا، محاجبية نصيرة، **"واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب–"**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018.

18. سواح نادر شعبان، السيد نصير مبروك محمد، **"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في مصر"**، مجلة التجارة والتمويل، مصر، المجلد 39، العدد 2، 2019.

19. شنبي صورية، بن لخضر السعيد، **" أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية"**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2019.

20. صابر محمد عبد العليم، **" التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"**، مجلة الاسكندرية للبحوث الادارية ونظم المعلومات"، مجلة إلكترونية، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد 58، العدد 1، سبتمبر 2023.

21. ضيف فوضيل البشير، **"واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2020.

22. طلحة الوليد، الفران صبري،**"الشمول المالي الرقمي"**، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد 17، ديسمبر2020.

23. عبد الرحيم وهيبة، أوقاسم الزهراء، **"التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب"**، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 38، أوت2019.

24. عبد الله سمير وآخرون، **"الشمول المالي في فلسطين"**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس، فلسطين، 2016.

25. عقل ياسر محمد عبد القادر وآخرون، **" أثر التكنولوجيا المالية على الأداء المالي للبنوك: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر"**، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصر، مصر، المجلد 3، العدد 3، سبتمبر 2023.

26. علوان سامية، بشيشي وليد، " **أثر أبعاد الشمول المالي على أبعاد الميزة التنافسية في البنوك الجزائرية– دراسة تطبيقية على مجموعة الوكالات البنكية بولاية المسيلة**"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024.

27. العوش أحمد يسلم، "**مدى تطبيق أبعاد الشمول المالي في البنوك اليمنية– دراسة ميدانية على عملاء البنوك اليمنية بمحافظة حضرموت–**"، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، اليمن، المجلد 04، العدد 04، 2023، ص 657.

28. غربي ناصر صلاح الدين،" **أثر اعتماد التكنولوجيا المالية في المنظومة المصرفية على تحسين مستوى الشمول المالي: دراسة عينة من دول المينا (الجزائر، الإمارات، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، تونس، تركيا)**، مجلة Les Cahiers du MECAS، الجزائر، المجلد 20، العدد 2، ديسمبر 2024.

29. فرحول ميلود، "**واقع الشمول المالي من منظور إمكانية الدفع الإلكتروني في الجزائر**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023.

30. فلاق صليحة وآخرون،" **تعزيز الشمول المالي كمدخل إستراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، 2019/12/31.

31. القرة بهناز علي، "**الشمول المالي**"، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، لندن، 2017.

32. قويجل محمد، طيبة عبد العزيز، "**مخاطر التكنولوجيا المالية وإدارتها في القطاع المصرفي**"، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2022.

33. محمد قاسم سمير قاسم،"**أثر تبني التكنولوجيا المالية على تعزيز أبعاد الشمول المالي – دراسة حالة**"، مجلة الدراسات التجارية والإدارية، جامعة دمنهور، مصر، المجلد 3، العدد 2، جويلية 2022.

34. معمري نارجس، أوكيل حميدة، "**الشمول المالي في الجزائر – واقع وتحديات–**"، مجلة القسطاس للعلوم الادارية والاقتصادية والمالية، الجزائر المجلد 01، العدد 01 ،2019.

35. معهد الدراسات المصرفية الشمول المالي، **إضاءات نشرة نوعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية السلسلة الثامنة**، الكويت، العدد 07، فيفري 2016.

36. ميرفت محمد عبد الوهاب، "**التكنولوجيا المالية ومدى استفادة الفئات الأكثر احتياجا للخدمات المالية في مصر**"، مجلة مصر المعاصرة، مصر، المجلد 113، العدد 547، 2022.

37. نوفل صبري،" **الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية**، مجلة الإقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد 667، 2018، ص 18.

38. نيس سعيدة، "**التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 2، سبتمبر 2022.

39. يسر برنية وآخرون، "**الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**"، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات

1. بوتبينة حدة، "**أبعاد الشمول المالي ودورها في في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية**"، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018، مجلة دراسات محاسبة ومالية، جامعة باتنة، الجزائر، 2018.

2. تقرير حول التكنولوجيا المالية، "**التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"، بالتعاون بين ومضة، بيفورت،

3. حسين نعمة نغم، حسين أحمد نوري، "**مؤشر قياس الشمول المالي في العراق**"، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية"، البحوث المنشورة، بغداد ، المجلد 02، نوفمبر 2018.

4. زعاف نصيرة، "**أثر التكنولوجيا المالية على تحسين وابتكار جودة الخدمة المصرفية**"، الملتقى الوطني حول صناعة التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 26سبتمبر2019.

5. طعامنه عبد الله حسن، "**التكنولوجيا المالية في الأعمال المصرفية**"، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول رقمنة الأعمال والبحث العلمي: رؤى مستقبلية، جامعة عمان، الأردن، 27-28 جويلية 2024.

رابعا: مواقع الأنترنيت

1. https://www.agb.dz/categorie/carte-bancaires-internationales.html

2. https://www.bna.dz/
3. https://www.jordanislamicbank.com/ar/cards.
4. https://www.agb.dz

خامسا: مراجع أخرى:

1. الطيب حنان، "**الشمول المالي**"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2020.
2. صندوق النقد العربي،" **التقرير السنوي 2019**، أبو ظبي، أفريل 2020.
3. RAD Data Analytics and Visualization ،ITSES،2021